جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الكنفدرالية الأردنية – الفلسطينية بين التجاذبات الداخلية والخارجية

إعداد
طلال منور أبو الغنم

إشراف
الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب طلال منور ابوالغنم الموسومة بـ:

الكنفدرالية الاردنية الفلسطينية بين التجاذبات الداخلية والخارجية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسة.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. مازن أحمد العقيلي		13/05/2015	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		13/05/2015	عضواً
أ.د. صداح محمد الحباشنة		13/05/2015	عضواً
د. مدثر جميل أبو كركي		13/05/2015	عضواً

عميد الدراسات العليا
K. Banani
د. علي الضمور

جامعة مؤتة كلية الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى أمي ....

مهما كبرت سأبقى طفلها الذي يكتب اسمها على دفتر القلب والوجدان , هاتفا" بفضلها في كل حين , حين أتقدم بعلمي وعملي .... يا سيدة القلب والحياة ..... أهديك رسالتي لتهديني رضاك.... والدعاء....أطال الله عمرك...

إلى والدي العزيز ....

أهديك ثمرة من ثمار....... غرسك

غرس ... روي بسراج الأمل ... بلا فتور أو كلل ... ولف بأوراق الصبر

يا من كلل العرق جبينه ... وشققت الايام يديه ...

أطال الله عمرك بالصحة والعافية ... ومتعني ببرك ورد جميلك

الى رفيقة الدرب... الغالية

كل الحب ... إلى من شجعتني لمواصلة مسيرتي العلمية ... شاكرا" لك ماتحملتيه معي خطوة بخطوة ... حتى نحصد ما زرعناه معا"...

إلى رياحين القلب وعد ... حلا ... زينة ...

طلال منور أبوالغنم

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، ملىء السموات والارض ، وملئ ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد ، وآلائك التي لا تحد ، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني ، ثم أتوجه بالشكر إلى كل من رعاني طالباً في برنامج الماجستير كما وأشكر استاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور : مازن العقيلي ، الذي له الفضل . بعد الله تعالى على البحث والباحث مذ كان الموضوع عنواناً وفكرة إلى أن صار رسالة وبحثاً ، فله مني الشكر كله والتقدير والعرفان .

وأتوجه بالشكر الجزيل الى جميع أساتذتي الفضلاء في قسم العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية جامعة مؤته الذين لم يألوا جهداً في توجيهي وإمدادي بما احتجت إليه .

وأتقدم بشكري الجزيل وفي هذا اليوم الى أساتذتي الموقرين الاستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان والاستاذ الدكتور صداح الحباشنة والاستاذ الدكتور مدثر أبو كركي في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم علي بقبول هذه الرسالة ، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها وتهذيب نتوآتها والإبانة عن مواطن القصور فيها ، سائلاً الله الكريم أن يثيبهم عني خيراً .

كما وأشكر كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعف المقام لذكرهم ، فهم أهل للفضل والخير والشكر .

طلال منور أبوالغنم

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

الكنفدرالية الاردنية –الفلسطينية: بين التجاذبات الداخلية والخارجية

طلال ابو الغنم

جامعة مؤته، 2015

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الكنفدرالية الاردنية – الفلسطينية :بين التجاذبات الداخلية والخارجية، وبيان قوة العلاقة الفلسطينية الأردنية، التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والدينية... بين الشعبين، وقد قامت الدراسة على فرضية اساسية مفادها: علاقة العوامل الداخلية والخارجية بخيار الكنفدرالية للنظام السياسي الأردني والفلسطيني في طرح مشروع الكنفدرالية.

وقد اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج وهي " المنهج الوصفي ومنهج اتخاذ القرار ومنهج دراسة الحالة"، حيث استخدم المنهج التاريخي لرصد الاحداث التاريخية المفصله في تاريخ هذه العلاقة، واستخدم منهج اتخاذ القرار وذلك لانه اقرب المناهج لفهم ودراسة وتحليل العلاقات ما بين مختلف الدول في المجتمع الدولي، ومنها الفلسطينية – الأردنية.

ومنهج دراسة الحالة لاثبات النظريات والوصول للقواعد العامة، والذي يهدف إلى استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة والتي تحيط بعلاقات الدول مع بعضها البعض.

وقد توصلت الدراسة إلى ان العلاقات الفلسطينية الأردنية اخذت شكلا جديدا بعد تخلي بريطانيا عن فلسطين في مطلع العام 1948م، واحتلالها في حرب عام 1948م، والوحدة بين البلدين في العام 1950م، وحرب عام 1967م، والتي استطاع الكيان الصهيوني من خلال هذه الحرب احتلال ما تبقى من فلسطين وبعض اجزاء من الوطن العربي.

وتؤكد الدراسة على أهمية الكنفدرالية الاردنية – الفلسطينية وذلك لعد أسباب أهمها عمق العلاقة بين الشعبين الفلسطيني والاردني وانتماء كلا الشعبين الى قضايا الامة العربية المشتركة، ووقوفهم في وجه كل من تسول له نفسه المساح بكرامة الامة ومقدساتها، وتوصلت الدراسة الى قوة الروابط والوشائج بين الشعبين، ومحبة الهاشميين لتوحيد الصف العربي وحمايتهم للمقدسات الاسلامية في فلسطين المحتلة من خلال المحافظة على المباني الاسلامية في فلسطين بشكل عام، والقدس الشريف بوجه خاص. والدفاع عن المقدسات وعن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية.

Abstract

Confederate Jordan - Palestinian: interactions between internal and external

Talal Menwer Abu-Elghanam

Mut'ah university, 2015

This study aims to identify the Confederate Jordan - Palestine: Between tugging internal and external, and the statement of the power of the Jordanian-Palestinian relationship, historical, social, economic and religious approaches ... between the two people, The study on the basic premise that: Is there a relationship between the internal and external factors as an option to the political system Jordanian and Palestinian Confederation in the adoption of the draft.

The study adopted four approaches, those are: the historical, the decision-making, case study and the legal. The hisotrical approach was used to detect the detailed hisotrical events in this relationship, the deicsion-making approach was used as it is useful to understand and analyze the rleationships between countries in the international community especially the Palestinian- Jordanian one.

Meanwhile, the case study aproach was used to prove the theories and reach the general rule in order to conclude general scientific rules. The legal appraoch was used to analyze all legal scripts such as convetnions, and treaties endorsed between states.

The study concluded that the Palestinian- Jordanian relationship took a new dimension after Braitian gave up palestine in 1948 and being occupied in that period, unity in 1950 and the war in 1967 where the Zionists were managed to occupy the rest of the country and other parts of the Arab world.

The study confirms the importance of the Confederate Jordan - Palestinian and for several reasons the most important of the relationship between the Palestinian and Jordanian and affiliation of the two people, the depth of both people to the joint Arab nations issues, and would stand in the face of all tempted to surveyor dignity of the nation and its holy sites, the study found stronger links and ties between the two people, and love Hashemites to unify Arab ranks and protect Islamic holy sites in the occupied Palestine, by maintaining the Islamic buildings in Palestine in general, and Jerusalem in particular. And the defense of the holy sites and the Palestinian issue in all international forums.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

تعتبر الكنفدرالية احد أشكال الاتحاد السياسي واحد نماذج الدول المركبة بين الدول ذات السيادة لتحقيق مصالحها ومتطلباتها على المسرح الدولي ولخلق كيانات سياسية جديدة تحقق المصلحة الأفضل لأطراف الاتحاد ,أن الاحتمالية من تكوين اتحاد بهذا الشكل مابين الأردن وفلسطين له دوافع ومصالح وتأثيرات لعديد من الأطراف تتجاوز دولتي الأردن وفلسطين، و الانعكاسات بتفرعاتها على طرفي الاتحاد , أن الدوافع الأساسية باتجاه أو ضد الكنفدرالية تكون أما دوافع داخلية ولها مبرراتها من اجل تحقيق المصالح القومية، وقد تكون هنالك عوامل خارجية تدفع باتجاه أقامة مشروع الكنفدرالية.

إذ لابد من معرفة شروط وانعكاسات الاتحاد الكنفدرالي على اطراف الاتحاد، وما هي الآثار الايجابية المرجوة من أقامة الاتحاد سواء على الصعيد الداخلي للبلدين أو الإقليمي، والتي تعتبر مبررات الاتجاه الدافع لأقامته، من الجانب الآخر لا بد من وجود اتجاهات أخرى معارضة ولها مبرراتها حفاظاً على المصلحة الوطنية والقضية الفلسطينية، أي أن كلاً من الطرفين يتبنى أي من الاتجاهين تحت شعار الحفاظ على المصالح القومية والقضية الفلسطينية ومصالح أخرى تدفع بهذا الاتجاه أو عكسه، وذلك للوقوف على الواقع الحقيقي لمراحل الكنفدرالية، والعوامل المساعدة للدفع باتجاه الكنفدرالية اجتماعياً واقتصاديا وجغرافياً وسياسياً، والعوائق القانونية والسياسية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، في ضوء العلاقات التاريخية بين البلدين، وقرار الوحدة (وحدة الضفتين 1950م) (وقرار فك الارتباط 1988م) والموقف الدولي والعربي خاصة حول هاذين القرارين، وردود الأفعال الدولية المحتملة في حال تم مشروع الكنفدرالية بين البلدين، والدول الدافعة لمثل هذا التوجه ومصلحتها، والدول الممانعة ومصلحتها في ذلك، حول الإبعاد الايجابية والسلبية للكنفدرالية فيما لو تمت بين البلدين .

1.1 مشكلة الدراسة:

أن قرار الكنفدرالية الأردنية الفلسطينية سواء تم أو لم يتم على ارض الواقع فسوف يكون نتاج مزيج من تجاذب للعوامل الخارجية والداخلية، وهنا يتضح مدى قدرة السياسة الأردنية والفلسطينية على إنفاذ سياستها دونما التأثر بالعوامل الداخلية أو الخارجية أو مراعاتها حسب ما تقتضيه مصلحة البلدين ,كما لابد من الإشارة إلى دقة الموقفين الأردني والفلسطيني بالتوفيق ما بين المصلحة الوطنية والاستجابة إلى الضغوط الخارجية الدافعة باتجاه الكنفدرالية ومراعاة الانعكاسات الداخلية في كلا البلدين لمثل هذا القرار، ذلك أن هناك أطراف دولية وإقليمية وعربية عدة لها مواقف مؤيدة او معارضة لهذه الكنفدرالية ولها مصالح في إنفاذ قناعاتها بهذا المشروع أو عدمه، وهنا يقع العبء السياسي على صناع القرار في الأردن وفلسطين للتعامل مع احتماليات القرار السلبية والايجابية والموازنة بينهما بما يخدم المصالح الوطنية للطرفين، إضافة إلى انه ليس قرار منفرد من سلطة سياسية في دولة واحد بل لا بد من التوافق بين الطرفين الأردني والفلسطيني بشكل موازي، مع مراعاة الظروف والمعطيات السياسية الداخلية والخارجية واختلاف مدى تأثرهما على الصعيدين في إنفاذ سياساتهما.

2.1 أهمية الدراسة:

وتنبع أهمية الدراسة من ناحيتين.

1- الأهمية العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الكنفدرالية كظاهرة سياسية تؤثر على بناء المستقبل السياسي والقانوني في الشكل والمضمون، من حيث الايجابيات المرجوة أو السلبيات من الوضع القانوني الدولي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الجديد للجانب للأردن والفلسطيني، وعوائد النفع أو الضرر على مجمل القضية الفلسطينية، وجوانب الدفع الايجابي للكنفدرالية من الجانب الإسرائيلي، للوقوف على الدوافع الحقيقية للكنفدرالية، والضغوط التي يتعرض لها

أطراف العملية سواءً ضغوط دولية أو عربية وضغوط داخلية تدفع بهذا الاتجاه أم تدفع بعدم الوصول إلى الكنفدرالية.

2- الأهمية العملية:

تظهر هذه الأهمية من خلال ما تقدمه الدراسة من حيث معالجة دوافع صناع القرار بالاتجاة نحو الكنفدرالية وماهية الجوانب الايجابية والسلبية، والدوافع الحقيقية للكنفدرالية، والإطراف الدافعة لهذا الاتجاه ومصلحتها، والأدوات التي تستخدمها لذلك.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذة الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في بناء الكنفدرالية بين الأردن وفلسطين سواء كانت عوامل داخلية أم خارجية ,و كذلك تبحث هذه الدراسة في تحديد اي من هذه العوامل أكثر تأثير في قيام الدولة الكنفدرالية، وأبعاد الكنفدرالية وأثرها على القضية الفلسطينية من خلال تسليط الضوء على الواقع الحقيقي للوضع الحالي، وبيان السلبيات والايجابيات لهذه الخطوة على الصعيد الداخلي والدولي، ودوافع كل جانب إضافة إلى الدور الإسرائيلي في الدفع باتجاه الكنفدرالية.

4.1 فرضيات الدراسة:

هل هناك علاقة بين العوامل الداخلية والخارجية كخيار للنظام السياسي الأردني والفلسطيني في تبني مشروع الكنفدرالية.

الكنفدرالية الأردنية الفلسطينية تعتبر اقرب الحلول الواقعية والمتاحة في ظل الواقع السياسي الدولي والإقليمي كونهما الطرفين الأضعف إذا ما أضيف الجانب الإسرائيلي وقدراته لهذه المعادلة، فالكنفدرالية تمثل الحل لمشكلة اللاجئين، وقضية المقدسات، وتأمين الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي، والمخرج الوحيد لعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية ككيان مستقل بذاته، وعملية أخرى لكسب الوقت لدخول مرحلة جديدة من المفاوضات التي تسترسل بها إسرائيل .

يبقى قرار الكنفدرالية من القرارات ذات التعقيد بالنسبة لصانع القرار السياسي الأردني والفلسطيني لكثرة العناصر المتغيرة وعدم الوضوح في المعالم والتبعات لمثل هذا القرار التي لا يمكن التنبؤ بها.

5.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما هي العوامل المؤثرة على قيام الكنفدرالية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هي أهم المتغيرات الداخلية المؤثرة على قرار الكنفدرالية ؟
2- ما هي المتغيرات الخارجية الفاعلة في قرار الكنفدرالية ؟
3- ما هي المصالح المرجوة لكلا الطرفين في تبني قرار الكنفدرالية ؟
4- هل يمثل قيام الكنفدرالية مصلحة عليا وطنية لكلا الطرفين ؟

6.1 حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية :منذ تولي جلالة الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم في الأردن (1999–2013).
2- الحدود المكانية :المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين.

7.1 منهجية الدراسة:

1– المنهج الوصفي: للوصول إلى أفضل الإجابات وأوضحها سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتوظيفه في فهم الوضع الدولي والإقليمي لدولتي الأردن وفلسطين سواءً الوضع الدولي والداخلي وعوامل التأثير ومدى الاستجابة لها، ونظرة القانون الدولي لدولة فلسطين حالياً مستعيناً ببعض الدراسات وقرارات الجمعية العامة ونصوص القانون الدولي المعرفة لمفهوم الدولة .

2– منهج اتخاذ القرار: يهتم هذا المنهج بتحليل كل المعاملات والعوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار، والعوامل المؤثرة في صنع القرار، ودوافع صنع القرار.

3– منهج دراسة الحالة: يستخدم هذا المنهج لإثبات النظريات والوصول إلى القواعد العامة التي يمكن أن تكون صالحة لأي زمان ومكان، وتبدأ المقارنة بوصف

تحليلي للظاهرة السياسية بهدف اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بينهما سواءً كانت المقارنة زمانيه أو موضوعية، ويهدف هذا المنهج إلى استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة، ويحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية والإستراتيجية والإيديولوجية التي تتحكم في مجرى هذه العلاقات، التي تحيط بعلاقات الدول مع بعضها البعض.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تعتبر الكنفدرالية بين الأردن وفلسطين نتاج للتفاعل في عناصرهما الخارجية والداخلية على حدا "سواء، ولفهم هذا التداخل ومراحل اتخاذ القرار السياسي الخارجي

وإسقاطات الظروف الخارجية والداخلية على صانع القرار للسياسة الخارجية، فأن نظرية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية توضح المؤثرات والدوافع والمصلحة في الكنفدرالية، أن دراسة العلاقات الفلسطينية الأردنية وتفاعلاتها وتشابك العناصر المكونة لتلك التفاعلات والتطورات التي انتابتها، ولتعدد النظريات التي تخدم وتحلل وتدرس تلك العلاقات، وذلك بتعدد المفكرين والمدارس السياسية، وكانت نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، الأكثر انسجاما مع العلاقات الفلسطينية الأردنية، علماً بأنه لا توجد نظرية شاملة تنطبق على الحالة الدراسية الخاصة بالعلاقة الفلسطينية الأردنية.

ولا شك أن العلاقات الدولية تعتبر ظاهرة اجتماعية، تعني سلسلة من المبادلات التي تتم في إطار اجتماعي معين، إذ أنها تختص بدراسة علاقات التداخل والتوتر والتفاعل بين أطراف النظام الدولي، ويمكن القول بأن دراسة العلاقات الدولية هو أمر في غاية الصعوبة، لما تتطلبه من بذل جهد كبير لفهم النشاط السياسي بين الحكومات، واكتشاف القوى الفاعلة والمؤثرة في طبيعة العلاقات الدولية ,ولفهم ما يدور في هذا النظام الدولي والقدرة على تحليل كل جوانبه لا بد لنا أن نأخذ الفلسطينية الأردنية.

نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية:

تعتبر عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ذات تداخلات في مجمل عناصرها وتخضع لعدة مؤثرات مباشرة وغير مباشرة، لذا يمكن توظيف هذه النظرية لفهم العلاقات الأردنية الفلسطينية ومراحل بناء القرار الخارجي مابين المكونيين وما هي دوافع ومؤثرات واليات وكيفية صياغة هذا التفاعل الخارجي , خاصة "إن هذه العلاقات مرت بين مد وجزر بين التقارب والتباعد في الرؤى والأهداف والمصالح.

مقولات النظرية:

1- إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضاً في تركيزها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية إذ أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة(حقي،2004: 117).

2- ولعملية اتخاذ القرارات بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل في الآتي (مقلد، 1987: 148-149).

أ- إن اتخاذ القرار في التحليل الأخير هو عملية جماعية متكاملة، والانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.

3- إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يركز في تجميع الحقائق المرتبة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها، وربط عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه.

4- إن الاستقرار على بديل بالذات يمكن أن يتحقق بصورة عشوائية، وإنما من المفروض فيه أن يأتي بعد فترة من التقدير الكامل أو من التنبؤ الدقيق بمختلف الاحتمالات المترتبة على تنفيذ هذا القرار أو ذاك من القرارات المطروحة للاختبار.

5- إنه وبينما يحاول صانعوا القرارات كقاعدة عامة، حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار، إلا أن ذلك قد يكون صعبا جداً في الواقع، ويقول سنايدر أن تلك الصعوبة، تعذر تخصيص درجات محددة من الأهمية النسبية لكل متغير، أو حتى لكل هدف من الأهداف التي يسعون إلى بلوغها، وذلك باعتبار أن بعض الأهداف تندرج تحت بند الأهداف الإستراتيجية، بينما يقع البعض الآخر ضمن قائمة الأهداف التكتيكية المرحلية أو الأهداف الانتقالية الوسطية(مقلد،1987: 149).

6- ويضيف سنايدر إن السلوك السياسي الخارجي لأي دولة ما هو إلا قرار، أو جملة قرارات صادرة عن بيئة قراريه تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذها، ووحدة اتخاذ القرار تضم عدة أشخاص تناط بهم مسؤولية رسم السياسة العليا للدولة، وهؤلاء الأشخاص الذين يشكلون ما إصطلح على تسميتهم بـ) الوحدة القرارية (تؤثر فيهم عوامل عدة وتدفع بهم إلى اتخاذ قرار معين، لينتج بالتالي قرار

السياسة الخارجية بصورته النهائية لتحقيق هدف معين أو أهداف محددة (الرفوع وفهمي، 2009: 38).

ويضيف سنايدر أن البيئة التنظيمية التي يتخذ في نطاقها القرار الخارجي، تشتمل على سلسلة وقائع متتابعة من الوقائع، التي تكون نقطة البدء فيها ظهور حدث معين يستلزم الإستجابة في مواجهته بقرار من نوع أو آخر، وقد ينبع هذا الحدث من داخل جهاز اتخاذ القرارات نفسه، أو من ظروف البيئتين الداخلية والخارجية (مقلد، 1987: 185).

توظيف النظرية:

تتجلى قدرة نظرية اتخاذ القرار في استيعابها لمدخلات آلية صنع القرار في كلا الجانبين موضحة الفوارق في تلك الآليات وجوانب التفاعل في العلاقات الخارجية سواء سياسة أو اقتصادية والتشاركية في بعض أنماط السلوك أو التفاعل الدولي المشترك.

وهنا لابد من إيضاح دور البيئة الدولية والإقليمية وأثرهما على صنع القرار الخارجي لان صانع القرار لا يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطه، وإنما يتأثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار سواءً كانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة، والتي تشكل محدداً في عملية صنع القرار أو من المتغيرات الخارجية التي تمارس ضغوطاً متعددة ومتغيرة نسبياً، وبالتالي فإن هذا الأسلوب سيؤدي إلى معرفة المتغيرات التي أثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين، وبالتالي بيان ما إذا كان للمتغيرات السياسية والظروف الإقليمية والدولية.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (المحاسنة، 2008) بعنوان " الأردن والفلسطينيون العلاقة في بعدها الداخلي: المقاربة غير المستحيلة " ، تناولت هذه الدراسة عمق العلاقة الاردنية الفلسطينية على المستويين الداخلي والخارجي ودراسة واقع التركيبة الديموغرافية للمجتمع الاردني، وانعكاسات الواقع الفلسطيني على المجتمع الاردني، وانعكاساتها الداخلية وذلك منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين 1920 مروراً بحرب1948م والوحدة

بين الضفتين 1951، وحرب 1967، كما ناقشت واقع الوجود الفلسطيني في الاردن، وظروف الوجود الفلسطيني في الاردن والظروف الاقليمية التي اسهمت في ذلك والعلاقة الاردنية الفلسطينية ومراحل تطوراتها والتغييرات التي طرأت عليها، وصولاً لسنة 1974 باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي.

كما تناولت هذه الدراسة الظروف الخارجية وتأثيراتها على البعد الداخلي، واتفاقية اوسلو 1993، بين منظمة التحرير واسرائيل وكامب ديفيد الثانية 2000، ونتائج تلك الاتفاقيات على العلاقات السياسية الخارجية الفلسطينية.

دراسة (الفارس، 2002) بعنوان "العلاقات الاردنية الفلسطينية واقعها ومستقبلها". اذ ناقشت هذه الدراسة العمق التاريخي للعلاقات الاردنية الفلسطينية على اختلاف اشكال تلك المكونات على مر التاريخ في بعديها التاريخي والجغرافي منذ مملكة الانباط، والعهد الاسلامي والعهد الصليبي والتقسيمات الادارية التي جمعت البلدين في العهد العثماني 1517 م، كما تناولت هذه الدراسة أصول القبائل في الاردن وفلسطين، منذ الفتوحات الاسلامية، ومواقف الهاشميين من القضية الفلسطينية منذ الثورة العربية الكبرى حتى عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين.

وتناولت أيضاً مشاريع الوحدة وذلك منذ مؤتمر اريحا 1948 والوحدة بين الضفتين 1950 وردود الفعل الخارجية العربية والدولية على الوحدة وناقشت الأحداث الداخلية والمتغيرات الاقليمية على العلاقة الاردنية الفلسطينية ومحطات العلاقة وتحليل الموقف الأردني منذ حرب1948م، بعهد الملك عبدالله الأول وتحليل أبعاد مقتل الملك عبدالله الأول وموقف كلاً من الملك طلال بن عبدالله والملك حسين بن طلال مروراً بقرار فك الارتباط 1988م، واتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية 1994 م وأثر ذلك على شكل العلاقة الأردنية الفلسطينية.

وتطرقت الدارسة الى الموقف الأردني من القضية الفلسطينية في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين والكنفدرالية كأحد أشكال الحل النهائي للقضية الفلسطينية، ومدى التداخل في العلاقات الأردنية الفلسطينية على المستوى الدولي وإشكالية الكنفدرالية في تحديد تصور واقعي كخيار لحل القضية الفلسطينية في بعدها

الدولي والموقف الإسرائيلي والأمريكي من الكنفدرالية وسيناريوهات ذلك وصولاً لحل القضية الفلسطينية.

ناقشت الدراسة أيضاً كيفية توظيف الكنفدرالية كأحد السيناريوهات لحل القضية الفلسطينية، بناء "على الواقع الدولي الفلسطيني وقيام كنفدرالية اردنية فلسطينية قصيرة المدى أو طويلة المدى، تنتهي بقيام فدرالية أردنية فلسطينية.

دراسة (الكباريتي، 1996) بعنوان " فك الارتباط سنة 1988 دراسة تحليلية لأسبابه وأثاره على العلاقات الأردنية الفلسطينية, "

تناولت هذه الدراسة محطات ومراحل العلاقات الأردنية الفلسطينية منذ تأسيس أمارة شرق الأردن 1921 وصولاً إلى إعلان وحدة الضفتين 1950 وردود الأفعال الدولية والعربية.

وبينت الدراسة ابرز الطروحات والمشاريع لحل القضية الفلسطينية كمشروع برنادوت 24 تموز 1948م واتفاقية رودسن بين الأردن وإسرائيل 3 نيسان 1949م وحكومة عموم فلسطين 23 أيلول 1948م، وصولاً إلى وحدة الضفتين 1950م، وأبرزت الدراسة العلاقة الأردنية الفلسطينية منذ تسلم جلالة الملك الحسين بن طلال 1952 والدور الأردني في عهد جلالته من القضية الفلسطينية وإنشاء منظمة التحرير الفلسطيني 1964م وحرب عام 1967م ونتائجها على الجانبين الأردني والفلسطيني كما بينت الدراسة جوامع الترابط في العلاقات الأردنية الفلسطينية في البعد الجغرافي والديموغرافي والاجتماعي.

أن ما تميز هذه الدراسة عن غيرها تسليط الضوء على الواقع الفعلي لمشروع الكنفدرالية والى أي مرحلة وصل إلية على ارض الواقع، وما هي الايجابيات المرجوة والسلبيات المتوقعة لمثل هذا القرار سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي للأردن وفلسطين.

الفصل الثالث

البعد التاريخي للعلاقات الأردنية الفلسطينية والعوامل المؤثرة فيها

تميزت العلاقات الأردنية – الفلسطينية بتداخل وتشابك معقدين في عدة نواحي، سواءً كانت اجتماعية وسياسية واقتصادية أو حتى جغرافية، فالعلاقات الأردنية الفلسطينية لها جذور عميقة وتاريخية تعود في القدم إلى ما كان يسمى ببلاد الشام. فالأردن وفلسطين كانا جزءاً من كيان واحد، شكل القسم الجنوبي من هذه (الأرض (بلاد الشام) والتي عرفت بسوريا الكبرى ما بعد الحرب العالمية الأولى) حتى نهاية الحكم العثماني (إلى أن جاء الاستعمار) الانتداب البريطاني (وقسم البلاد العربية، ووضع الحدود بين دول بلاد الشام التي كانت دولة واحدة وشعباً واحداً يجمعهم العادات والتقاليد واللغة، في تلك الفترة بدأت المنظمات الصهيونية بالتوغل داخل أراضي فلسطين، واحتلت في عام (1948) جزءاً كبيراً من المناطق الفلسطينية، وبعدها جاءت حرب (1967) والتي بدورها أدت إلى خسارة جميع الاراضي الفلسطينية (أبوعمر، 2010: 124).

وعملياً تطور شكل العلاقات الأردنية – الفلسطينية تبعاً لتطورات سياسية أو أحداث كبرى، فالتحولات التي حصلت على الساحة بعد انتهاء وحدة بلاد الشام وفرض الانتداب البريطاني الذي سمح بدوره لإعداد هائلة من اليهود دخول فلسطين واحتلال أراضيها في عام (1948) ما عدا الضفة الغربية، التي شكلت نقطة أساسية في العلاقات الأردنية – الفلسطينية في سنة (1950) وحدة الضفتين وإعطاء الجنسية الأردنية لكثير من الفلسطينيين، مع بقاء حالة تخوف عند العرب من أن تحتل إسرائيل الضفة الغربية إذا ما تخلت الأردن عن تحمل مسؤوليتها هناك ومن ناحية أخرى التخوف من خسارة حق العودة , أما بالنسبة للأردنيين، فقد حصل هناك تغييرات ديموغرافية واجتماعية، وظهرت مخاوف جديدة مثل فكرة الوطن البديل وأيضاً برزت مخاوف أخرى من كلا الطرفين، حول الانتماء والمواطنة، مروراً بعدها بحرب (1967) التي شكلت نقطة خلاف حول من الذي يملك الشرعية في تمثيل الفلسطينيين، وخصوصاً بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام (1964)

وانطلاق الثورة الفلسطينية آنذاك، وتولي ياسر عرفات رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وما حدث من توتر وسوء فهم بين قيادة الشعبين، مما جعل موقف الأردن يميل نحو فك الارتباط الذي دام فترة من الزمن حتى العام، (1988) وفي أعقاب معركة الكرامة (1968) ، وأحداث أيلول(1970) ، وحصول منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر الرباط (26/11/1974) على الاعتراف بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وانفصال الوفد الفلسطيني عن الوفد الأردني في المفاوضات،كلها عوامل أدت إلى تراوح العلاقة بين الطرفين من الإيجابي إلى السلبي، أو العكس، فالعلاقة لم تكن ثابتة على مبادئ محددة، بل كانت علاقة توتر وعدم ثقة بين الطرفين، (وخصوصاً بعد عملية السلام التي عقدت بين الأردن وإسرائيل /فلسطين وإسرائيل على حدة)، إضافة لتأثير قضية اللاجئين التي تلعب إسرائيل دوراً فيها، ومع بقاء قضية اللاجئين على الساحة ستبقى العلاقات الأردنية والفلسطينية تمر بتجاذب وتوتر وصدامات في مراحل مختلفة (الفارس، 2001: 35-37).

1.3 العلاقات السياسية الأردنية الفلسطينية والدور الأردني التاريخي في فلسطين:

1.1.3 مفهوم العلاقات السياسية الأردنية الفلسطينية:

تعود فكرة ظهور مفهوم العلاقات الأردنية – الفلسطينية كمصطلح سياسي إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وظهور كيانات سياسية عربية في المنطقة عبرت عنها رسمياً اتفاقية (سايكس بيكو) ، بعد أن أجهضت فكرة إقامة الدولة العربية الموحدة التي كانت الثورة العربية الكبرى قد دعت إلى قيامها في عام (1916) وخيب الغرب آمال وطموحات تلك الثورة، ونكثوا بوعودهم لقادتها، وجزئت المنطقة العربية التي كان أهلها قد عاشوا سوياً من دون حدود، إلى كيانات ووحدات سياسية مختلفة، وانشغل أبناء كل كيان بمشاكله الذاتية دون أن يلهيه هذا عن الهدف القومي السامي في إقامة الوحدة العربية، وساهم ظهور الكيانات العربية المتمتعة بقدر محدود من السيادة إلى ولادة الوعي الوطني الفلسطيني بخطورة الهجرات اليهودية إلى فلسطين، وأهمية المحافظة على الذات الفلسطينية، في وجه مؤامرة كبرى تحاول ليس السيطرة على وطنهم فقط،

بل إزالة الوجود الفلسطيني نفسه من فلسطين، وتجاهل الهوية الوطنية الفلسطينية ,وأخذ الفلسطينيون يتحسسون مدى الخطورة على مستقبلهم ومستقبل أجيالهم، ويبحثون في تثبيت ذاتهم وتشكيل كيانهم الوطني المرتبط مع مستقبل الأمة العربية نفسها (نوفل، 1999: 2).

وبدأ مصطلح العلاقات الأردنية – الفلسطينية يظهر بشكل واضح بعد قيام إسرائيل، و نتيجة للتحولات التي حدثت في الشرق الأوسط، أدت إلى قيام وحدة بين الضفتين في عام (1950) بعد نجاح التيار الأردني – الفلسطيني الداعي إلى قيام هذه الوحدة، وساعدت تلك الوحدة في إضعاف الكيان الفلسطيني المستقل الذي قادته ودعت إليه الهيئة العربية العليا والتي جعلت) غزة (التي كانت تحت الإدارة المصرية مقراً لها، وذابت الهوية الفلسطينية في دولة الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية)المملكة الأردنية الهاشمية (حتى عام (1964) عندما عادت من جديد وبقوة بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وبدأ الصدام بين وجهتي نظر متناقضتين، وجهة نظر أردنية تعتقد بأنها تمثل الشعب الفلسطيني، على أساس وحدة الضفة الغربية من فلسطين مع الأردن، وحصول الفلسطينيين في الأردن على الجنسية الأردنية وحقوق المواطنة، وبين وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تعتقد بأن لها الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني، حسب قرارات القمة العربية، وبأهمية وجود كيان فلسطيني مستقل يتصدى لإسرائيل ومخططها ضد القضية الفلسطينية، عادت العلاقات الأردنية – الفلسطينية إلى الظهور من جديد كمظهر من مظاهر الصراع وليس التعاون في من له الحق بتمثيل الفلسطينيين وقضيتهم، وتجاذب مصطلح العلاقات الأردنية – الفلسطينية قوى وفعاليات سياسية فلسطينية وأردنية وعربية مختلفة، وبرز هذا المصطلح بشكل قوي إثر تصاعد الأزمة بين حركة المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية في (1970) بما يسمى بأحداث (أيلول)، التي أدت إلى خروج منظمة التحرير ومؤسساتها من الأردن ,مما دفع الأردن إلى طرح مفهوماً جديداً للعلاقات مع الفلسطينيين في مارس (1972) تمثل في مشروع المملكة العربية المتحدة، ولم يكتب للمشروع الأردني النجاح بسبب إصرار منظمة التحرير على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني (الحمارنة واخرون، 1988: 41) .

2.1.3 العلاقات الأردنية الفلسطينية والدور التاريخي الأردني في فلسطين:

1- العلاقات الأردنية الفلسطينية منذ استقلال المملكة الأردنية الهاشمية (1946- 1999)

بداية اعتبر جلالة الملك عبدالله الأول أن قضية فلسطين هي قضية لا تخص الفلسطينيين فقط ,بل تخص العرب جميعاً، وأنه من واجب الدول العربية الدفاع عنها، وبعد نيل الاستقلال عام(1946) ، بدأ الملك عبدالله يتوجه بالاهتمام إلى فلسطين، وعلى رغم الاتهامات التي وجهت له، كفصل الأردن عن فلسطين، وموافقته المبدائية على قرار التقسيم، والتقصير في حرب(1948) ، إلى أن الملك عبدالله الأول بقي متمسكاً بالوحدة، وخسارة الحرب (1948) لم تكن نتيجة لضعف الأردن فقط بل أيضاً لضعف الدول العربية جميعاً، إذ علم معظم روؤساء وملوك العرب أن رفض قرار التقسيم سينتهي بحرب، ولم يكونوا مستعدين لها، ولكن الجيش الأردني استطاع الاحتفاظ بما يسمى بالضفة الغربية، وبعدها سعى الملك لوحدة الضفتين) الوحدة بين شرق الأردن والضفة الغربية (وتحققت الوحدة في زمن الملك عبدالله الأول سنة (1950)، وعلى الرغم من السلبيات التي كانت في الوحدة، إلا أن إيجابياتها كانت أكبر ,إذ وحدت الشعبين، وزاد الشعور بالقومية، وظهرت في زمن الملك عبدالله الأول مواقف ثابتة مثل محاولته منع قيام وطن قومي لليهود في فلسطين، والمشاركة مع الأخوة الفلسطينيين في الدفاع عن وطنهم، وحماية المقدسات الدينية والقدس، والمحافظة على الشعور القومي والعربي الذي ورثه من الثورة العربية الكبرى ,ومن مقولاته" :اليهود خطر دائم علينا قبل غيرنا من الأقطار العربية وأنا وشعبي واقفون لهم بالمرصاد" (السبيعي، 2009)

ورث سياسة الملك عبدالله حفيده الملك حسين، إذ أراد الحفاظ على القومية والعروبة، والتمسك بالقضية الفلسطينية، واعتبار الشعبين أقرب بأن يكونوا شعباً واحداً، وخصوصاً أنه على زمن جده اكتسب الفلسطينيون الجنسية الأردنية ,ففي عهد الملك حسين، جاءت قوانين الجنسية، ووضعت شروطها على الفلسطينيين، والتي منها أن يكون الفلسطيني من غير اليهود، وأن يكون مقيماً في المملكة الأردنية ما بين 20-12-1949 و 16-2-1954 (محافظة، 1983: 19).

بقي الملك حسين متمسكاً بشعارات" شعباً واحداً"، وشبه الملك الفلسطينيين والأردنيين دائماً مثل الأنصار والمهاجرين، وكان يحاول دائماً إرضاء الأردنيين من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى، وحاول منع شكوك الوطن البديل لدى الأردنيين، وإرضاء الفلسطينيين بإعطائهم جوازات سفر، ومشاركتهم بالانتخابات، وبقي الملك محافظاً على وحدة الشعبين والإخاء بينهما، ومن هنا جاءت سياسة جلالة المغفور له الملك حسين متمثلة في الإرضاء والمجابهة، فبعد تهدئة الأوضاع والصلح الذي حصل بعد احداث أيلول، اقترح الملك في (1972-3-15) مشروع إقامة مملكة متحدة، وأن يتغير اسم المملكة الأردنية الهاشمية إلى المملكة العربية المتحدة ويكون رئيس الدولة هو الملك، وتكون السلطة التنفيذية بيد حاكم عام لكل (قطر) فلسطين والأردن، ولكن هذا المشروع أخذ بالرفض خوفاً من محاولة تصفية القضية الفلسطينية(التل، 1996: 156) .

وبتطور الفكر السياسي والممارسات السياسية الفلسطينية تطورت الحاجة لحسم موضوع التمثيل، باعتبار الشعب الفلسطيني قادراً على تمثيل نفسه، ومن هنا برزت الدعوة لاعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي سبيل هذا التمثيل واستقلال القرار الوطني الفلسطيني خاضت الثورة الفلسطينية سلسلة طويلة من المواجهات الداخلية والخارجية لتكريس هذا التوجه. ومن هنا جاء قرار القمة العربية عام (1974)، والقاضي بتمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني كممثل شرعي ووحيد، وصولاً للانتفاضة الفلسطينية عام(1987) ، والتي أعادت ورسخت للمنظمة هيبتها ومكانتها في قيادة الشعب الفلسطيني وأخذ زمام الأمور، وقد تزامن ذلك مع تردي علاقة الأردن بمنظمة التحرير، والتي استبعدت من عمان في آذار(1986) ، وأغلقت مكاتبها، وقيدت حرية الحركة لقيادة المنظمة، وفي ظل هذه الظروف جاء قرار فك الارتباط عام (1988) وما نتج لاحقاً من مفاوضات واتفاقيات سهلت إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (البرغوثي،32:2008).

وكان الملك حسين يدعو إلى صون الوحدة الوطنية، وبقي متمسكاً بأن الوحدة والقومية هما أمور مقدسة يجب عدم التهاون فيها، فاعتبر الملك حسين أنه لم يكن

هناك اختلاف في حقوق الفلسطينيين في الأردن حتى بعد فك الارتباط، إذ ما على الأردني من واجبات وحقوق هو نفس ما على الفلسطينيين اللاجئين (من واجبات وحقوق) (صايغ، 1987: 67).

2- العلاقات الأردنية الفلسطينية في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني: (1999- 2014)

بعد وفاة الملك حسين (7 شباط/ 1999)، وإعلان تنصيب ابنه الأكبر جلالة الملك عبدالله الثاني ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية، بدأت تظهر التساؤلات والمخاوف حول شكل الأردن، وسياسته في ظل حكم الملك الجديد، وكيف ستكون العلاقات الأردنية الفلسطينية، وأين موقع اللاجئين من هذا الحكم الجديد ,كل هذه التساؤلات أثقلت كاهل الملك الجديد عبدالله الثاني ابن الحسين، إذ ورث إرث دولة مثقلة بالديون، مع معاناة المواطن من البطالة، والكساد، وكثرة الضرائب، وهذا غير الشرخ داخل المجتمع، وهو شرخ اجتماعي ,فالأردني داخل القوانين الأردنية ليس الأردني نفسه في الواقع العملي(قاسم، 1999: 21)

إن الملك عبدالله ورث إرثاً ثقيلاً، فالملوك السابقين حافظوا على العلاقات بين الشعبين، على الرغم من مرورها بتوترات، وبقيت العلاقات متوحدة وطغى عليها شعور القومية وأن القضية الفلسطينية قضية عربية، هذا الأمر بقي غالباً حتى السنوات الأخيرة، إذ بعدها بدأ الانفصال، وبدأت تزداد المخاوف من الوطن البديل، وعدم موافقة إسرائيل على حق العودة، كلها أمور أثرت على سياسة الأردن، وعلى شعبه، وأوجدت تباعداً وفتورا بين الأردنيين والفلسطينيين (أبوعمر ، 2010،104)

وجاءت خطابات الملك عبدالله الثاني تركز على الوحدة الوطنية قبل كل شيء :
" إن الوحدة الوطنية هي إحدى المقومات الأساسية التي تعطي الوطن القوة ...ولقد كان الأردن وطناً لكل العرب ونموذجاً لمجتمع الأسرة الواحدة المتلاحمة في السراء والضراء ...إن الأردنيين جميعاً رجالاً ونساءً مهما كانت منابتهم وأجناسهم وأديانهم وأفكارهم متساوون أمام القانون شركاء في أداء الواجبات والتمتع بالمنافع.... " (قاسم، 1999: 24)

فيوضح خطاب الملك أن مرحلة جديدة قادمة ,إذ وضع الملك عبدالله الثاني الأردن على طريق التقدم والحرية والديمقراطية والمساواة والسلام ليعود بالنفع على الأردنيين والفلسطينيين معاً، فشكلت القضية الفلسطينية المحور الأساسي لسياسة الملك فاعتبر أنه لن يعم السلام على الشرق الأوسط بدون حل القضية الفلسطينية وبالأخص قضية اللاجئين (الفارس، 2001: 109-110).

لقد سعى الملك لتحقيق وحدة واحدة بين الأردنيين والفلسطينيين للحفاظ على العروبة التي ورثها عن أجداده، وبدأ بتحقيق ذلك الأمر بمحاربة الفساد ونشر الديمقراطية لإيجاد عقد اجتماعي متجانس للوصول إلى دولة عصرية فيها المساواة والحرية، ويرى الملك عبدالله الثاني أن الأردن يعتبر بحق الدولة التي تجسدت فيها أهداف الثورة العربية، فهو بلد لكل العرب، وجزء لا يتجزأ من بلاد العرب التي طالب بحريتها واستقلالها ووحدتها وسيادتها، فلا غرابة أن نجد بين مواطني هذا البلد خليطاً كبيراً من مختلف أقطار الوطن العربي، ونظراً لوجود هذه التعددية، فلا بد من ضرورة تسخيرها لخير الجميع (الفارس، 129:2001)

2.3 التركيب الديموغرافي للمجتمع الأردني:

للتعرف على أثر التركيب الديموغرافي وأطياف المجتمع الأردني المختلفة على صناعة القرار الخارجي، لا بد من التعرف على الشرائح المختلفة التي يتكون منها المجتمع، وكما يأتي:

أولاً : التكوينات العامة للمجتمع الأردني:

النمط البدوي: شكل البدو منذ نشأة المملكة العصب الأساسي للدولة، وشاركت زعامتهم في مناسبات كثيرة في تأليف الأحزاب السياسية الموالية لنظام الحكم.

النمط الريفي: عشائر اعتمدت في الأصل على الزراعة والاستقرار، وقد ساند زعماء تلك العشائر، على امتداد تأسيس الدولة، النظام السياسي، وشارك جزء من أبنائها في تركيبة النخبة السياسية الموالية للقصر.

النمط الحضري: شكل سكان المدن في الأردن النسبة الكبرى من مجموع السكان، وكان لهم باستمرار الدور الريادي في تولي المناصب الحكومية، وشكلوا النخبة

السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتولوا الوظائف والمراكز التجارية، ودوائر الدولة ووزاراتها(جراب، 2013: 11).

ثانياً : الأصول الجغرافية والإثنية لفئات المجتمع الأردني:

يشكل المجتمع الأردني، بالإضافة لعشائره، فئات اجتماعية متعددة، منها:

1- يشكل الأردنيون من أصل فلسطيني المجموعة السكانية الكبرى (إبراهيم، 2006: 34) .
2- الشركس والشياشان، إذ تبلغ نسبة الشركس والشيشان (3%) من سكان الأردن، وهم من المسلمين السنة (إبراهيم، 1988: 245) .
3- الأقليات الأخرى؛ مثل الدروز، والأكراد، والأرمن، والسوريين، واللبنانيين، ولا توجد هنالك أية إحصائيات تبين تعدداهم، ومقدار ما يمثلونه بالنسبة لإجمالي السكان في الأردن (جراب، 2013: 11).

ثالثاً : الخلفيات الدينية لأبناء المجتمع الأردني:

1- المسلمون :تعتنق النسبة الكبيرة من السكان في الأردن الديانة الإسلامية ذات المذهب السني.
2- المسيحيون :يشكل المسيحيون الديانة الثانية بعد الإسلام، وقد شكلوا عام (1987) ما نسبه (3.3%) من مجموع السكان في الأردن (إبراهيم، 34:2006).

3.3 الآثار الديموغرافية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على الأردن وأثر ذلك على العلاقات الأردنية – الفلسطينية

إن النكبة وما رافقها من هجرة سبقت النزوح في عام(1948) ، أدت إلى حالة فريدة من نوعها، حيث أصبح (50%) من الفلسطينيون يعيشون في فلسطين التاريخية، و (50%) منهم يعيشون خارج فلسطين في الشتات المجاور أو البعيد، يجزم التحليل الديموغرافي لهذه الأرقام، مقارنة مع عدد الفلسطينيين قبل العام (1948)، ومع الأخذ بالاعتبار كل من أولئك الذين يعيشون في فلسطين وخارجها، بأن هناك مبالغة في تقدير عدد اللاجئين في العام(1948) ، والمتمثل بنحو مليون شخص (المالكي،56:2011).

منذ بداية تأسيس إمارة شرق الأردن، كانت الهوية القومية هي المسيطرة، وقد نبعت من الثورة العربية الكبرى، وبقي الأردنيون والفلسطينيون يداً واحدة حتى حرب (1967)وهزيمة الدول العربية خلال هذه المعركة، التي أثرت بدورها على الفلسطينيين، وأشعرتهم بخيبة أمل، وأضافت لديهم الإحساس بالنقص والظلم في البلاد المستقبلة لهم، وأن هويتهم الفلسطينية بدأت تتلاشى، من هنا جاء ظهور الهوية الفلسطينية في الأردن وبالتالي وكرد فعل طبيعي بدأ الأردنيون بالتمسك بهويتهم الأردنية (الشناق، 2007: 56-57).

إن حدود المملكة الأردنية الهاشمية لم تكن كما هي في زمن الدولة العثمانية، وإن قلة أعداد السكان في الأردن أدت إلى إلحاقه باستمرار بالدول المجاورة، ولكن بعد تأسيس إمارة شرق الأردن، وإعلان استقلال الدولة الأردنية الهاشمية بدأ الكيان الأردني بالظهور، وبدأت الهوية الأردنية تتبلور، ومع مرور الزمن، تبلورت الهوية القطرية بعد فشل الوحدات العربية، مثل وحدة مصر – سوريا، ومحاربة الفلسطينيين العرش من أجل إبراز هويتهم ,كل هذه عوامل حدثت في التاريخ زادت من نسبة ظهور الهوية الأردنية، غير أن البعض اعتبر أن للحكم الملكي، أي العرش، قدرة أكبر على إظهار الوطنية بالمقارنة من الحكم الجمهوري. ومن هنا بدأت الهوية الأردنية بالظهور (الشاعر، 2004: 36).

أما الهوية الوطنية الفلسطينية، فالكثيرون يعتبرون أن لا فرق بين الأردن وفلسطين، إلا أن فلسطين ابتليت بوعد بلفور، وأن هذه الحالة استمرت لسنين طويلة مما أدى إلى خلق وبلورة الهوية الفلسطينية الراهنة بقضيتها المعلقة، والمشتملة على فلسطين والفلسطينيين أينما كانوا ,وكثير من الفلسطينيين يعتبرون أن الهوية الوطنية الأردنية لا تزيد كثيراً عن كونها مجرد ردة فعل للهوية الوطنية الفلسطينية ,وفي النتيجة استطاع الاستعمار أن يخلق من أرض ومجتمع واحد هويتين منفصلتين (الشاعر، 2004: 40).

أدت هذه التطورات، وازدواجية الهوية والانتماء والولاء إلى مواجهة عسكرية، (1970)وبعدها نما شعور بالهوية الأردنية، وانقسم المجتمع الأردني إلى تيارين ,نادى التيار الأول بالهوية الأردنية والعرش الملكي، بينما ظهر الثاني بين أبناء الشريحة

الاجتماعية الدنيا والمتوسطة من الفلسطينيين والذين نادوا بالهوية الفلسطينية (الشناق، 86:2007) .

يعيش الأردنيون دائماً في حالة تخوف من أعداد الفلسطينيين الهائلة في الأردن، ومن تزايد أعدادهم باستمرار، سواء أكان تزايداً طبيعياً أو تزايداً ناتجاً عن هجرات يتعرض لها الفلسطينيون، سواء من فلسطين أو من الدول الأخرى، وبالتالي، يتحول الأردنيون إلى الأقلية، وبذلك يؤثر على وجودهم وهويتهم، إذ إن كثير من الفلسطينيين الحاملين للجنسية الأردنية يتهمون بأن ليس لديهم ولاء للأردن، أما بالنسبة للفلسطينيين، فسيبقون دائماً يشعرون بالتمييز وبنظرة الدولة الأردنية تجاههم، وعدم قناعتهم بحجة الأردن بأن عدم استطاعته المساواة بين الأردنيين والفلسطينيين نابع من الخوف على الهوية الأردنية. ومع ذلك، فإن عدم القدرة على تولي المناصب العليا في الدولة يجعل الفلسطيني يشعر بالخوف والتهديد، وخصوصاً بعد احداث أيلول ، ورغم التخوفات، فإن الأردنيين يوجهون التهم بأن الفلسطينيين يحتلون الاقتصاد، فلماذا يستكثرون على الأردنيين، وهم الشعب الأصلي وظائف الحكومة ,وتبقى الإدعاءات والمخاوف موجودة داخل كلا الطرفين (مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، 1996: 169).

لقد توترت العلاقات الأردنية – الفلسطينية، ومعها بقيت المخاوف، ولكن تاريخ الأردن وفلسطين يشهد على أن التعاون فيما بينهما كان أكثر من الصدامات، وإن هذا التاريخ أسس فعلياً لوحدة اجتماعية وثقافية واقتصادية لا يمكن فصلها عن بعض، ومهما كانت الشكوك فسيعمل الشعبان من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة، وأهمها القضية الفلسطينية، وستبقى هذه المخاوف أموراً سطحية لن تستطيع السيطرة على الشعبين لأن علاقتهما قوية ومتينة على مر السنين (أبوعمر ، 2010 :200).

4.3 العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل مشاريع التسوية السلمية:

إن النظام السياسي لا يقوم ولا يعمل في فراغ، بل في بيئة تفرض قيوداً وتهيئ فرصاً للاختبارات السياسية (المنوفي، 1987: 125) ، وكون السياسات الخارجية لا

تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإنما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، اعتماداً على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل (السيد، 102:1998) .

1.4.3 محددات السياسة الخارجية الأردنية:

1.1.4.3 المحددات الداخلية:

أولاً :الموقع الجغرافي:

طبيعة الأردن الجغرافية من حيث موقعه المتوسط، جعلته أقرب ما يكون إلى أكثر مناطق الأزمات في العالم، يقع الأردن وسط الوطن العربي وتحيط به خمس دول إقليمية كبرى(السعودية، مصر، سوريا، العراق، إسرائيل) وله أطول خط حدودي مع فلسطين والتي تعد الحلقة الأوسع من حلقات الصراع العربي الإسرائيلي وكون الأردن في قلب دول الثروات والموارد الطبيعية، ذات الأهمية الإستراتيجية للدول الكبرى التي أصبحت جزءاً من النظام المالي العالمي، والتحدي الآن هو أن يحافظ الأردن على توازنه الدولي وأن يوفق بين التزامه للحفاظ على مركزه والحفاظ على أمنه واستقراره، والأردن وبحكم موقعه يتوسط دول تختلف عنه من حيث القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، فسوريا والعراق، يتميزان عنه بالمساحة والقوة العسكرية والبشرية وباختلاف نظام الحكم، وتتميز عنه السعودية بالقوة الاقتصادية الهائلة، والدولة الإسرائيلية التي تريد تصفية القضية الفلسطينية عبر الأردن ,ونتيجة لذلك تبرز عدة عوامل مؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية، ومن أهمها) : (الهزايمة، 2005: 56)

1- موقع الأردن الإستراتيجي والذي يشكل معبراً للبحر المتوسط .
2- عدم امتلاكه لمياه إقليمية.
3- احتضانه لبعض المقدسات والمناطق الأثرية.
4- جوار الأردن لفلسطين قضية العرب الكبرى والمغتصبة من قبل الكيان الصهيوني.
5- عدم تمتع موقع الأردن بعمق جغرافي.

وتعتبر طبيعة الأردن الجغرافية نموذجاً لدور العامل الجغرافي، في تفسير جوانب من سياستها الخارجية، ونتيجة للمتغيرات الدولية، حيث يقع الأردن بين احتلالين شرقاً

في العراق وغرباً في فلسطين مما جعله يتمتع بخصوصية سياسية تختلف عن غيرها من الدول العربية، وبدون شك فإن هذه الخصوصيات الجغرافية قد حكمت على الأردن نهج سياسة الانفتاح على كثير من الدوائر، حيث أن الجوار الجغرافي والأهمية الإستراتيجية للمنطقة المحيطة به بالنسبة للقوى العظمى، كلها معطيات أصبحت محدداً من محددات السياسة الخارجية الأردنية، أمام الأردن خياراً من إتباع سياسة متوازنة في المنطقة، تقوم على الواقعية والاعتدال، وتتفاعل مع محيطها دون تشنج أو انغلاق (تليلان، 2000: 37).

ثانياً : العامل الاقتصادي:

يعمل الاقتصاد الأردني ضمن محددات تجعل من مهمة تنميته وتطويره تحدياً كبيراً وتتمثل تلك المحددات في عدد من الأمور من أهمها قلة الثروات المعدنية ومصادر الطاقة، وندرة المياه، ومحدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة، وتزايد عدد السكان بنسبة عالية وضيق السوق المحلي، في غياب التطبيق العملي لمفهوم التكامل الاقتصادي العربي، وعدم توافر الاستقرار السياسي في المنطقة، والتنامي المطرد في أعباء الدفاع الوطني. لقد كان الأردن على الدوام بلداً شحيح الموارد لوقوع معظمه ضمن المنطقة الصحراوية الجافة والقليلة الأمطار، وشبه مغلق من الناحية البحرية إلا من شريط ضيق على البحر الأحمر، كما أن جزءاً كبيراً من إنتاجه الزراعي والغذائي يعتمد على الزراعة المروية في الغور من قناة الغور الشرقية، أو في المناطق الشرقية والجنوبية التي تعتمد على المياه الجوفية المحدودة، أن قسماً لا بأس به من العملة الصعبة التي تدعم الاقتصاد الأردني تأتي من السياحة وصناعة البوتاس والفوسفات والأسمدة ويعد البحر الميت ثروة وطنية ضخمة ولكن ما يستغل منه لا يزال للآن محدوداً (نصيرات، 1997: 55).

ثالثاً :المساعدات الخارجية:

يعتبر الأردن من الدول حديثة النشأة والتي تعاني من مشاكل اقتصادية خانقة وتدخل المساعدات الخارجية ضمن الميزانية العامة للدولة، ويعول عليها كثيراً نتيجة لقلة الموارد الأولية، وبطبيعة الحال فإن هذا الجزء من المساعدات غالباً ما يتقلب تبعاً للمواقف السياسية تجاه الأزمات التي تعج بالمنطقة، فقد تقلصت حجم المساعدات

الخارجية المقدمة للأردن بعد أزمة الخليج الثانية نتيجة الموقف الأردني الرافض للحرب على العراق في تلك المرحلة، وانحسرت المساعدات المقدمة من الدول الخليجية ووصلت إلى حد القطيعة والتي كان من شأنها أن تحمل الأردن بعض الضغوط الاقتصادية تسببت بانكماش حاد وصل إلى حد الأزمة، وكان له آثار جانبية على المستوى الداخلي (دحيلان، 2006: 23).

رابعاً :التركيب السكاني:

تتأثر السياسة الخارجية الأردنية بالتركيب الديموغرافي الذي يسود في الأردن، حيث يتكون المجتمع الأردني من شريحتين كبيرتين الأولى للسكان الأصليين في الأردن ومعظمهم من القبائل البدوية التي لها دور في تأسيس إمارة شرق الأردن ويشكلون (50%) من نسبة السكان بما فيهم الشركس والشيشان، والشريحة الثانية فلسطينية والتي اضطرت للهجرة القسرية من وطنها فلسطين على إثر الحروب العربية مع الكيان الصهيوني عبر تاريخ الصراع والإبعاد والتوطين فيه، وهذا يفسر السلوك السياسي الأردني في التوجهات الآتية (الهزايمة، 2004 :64-65).

1- السلوك الأردني في وقوفه مع القوى التي تهدد الكيان الصهيوني، لأن هذا يتناغم مع مصالح الفلسطينيين خاصة والشعب الأردني عامة اللذين تحملا الكثير من ذلك الكيان، وخصوصاً في حرب الاستنزاف التي أعقبت حرب حزيران(1967) .
2- اتخاذ صانع القرار الأردني مواقف سياسية بعيدة عن التصادم مع المصالح الفلسطينية وهو بحد ذاته قيد يحد من مناورة صانع القرار الأردني في تنفيذ أهدافه السياسية الخارجية الأردنية، في حين أصبح صانع القرار أكثر حرية بعد فك ارتباط الضفة الغربية بالأردن على إثر مؤتمر القمة العربية بالرباط.
3- أما الشريحة العرقية من غير العرب كالشركس والشيشان فكان لها دور كبير في توجيه حركة السياسة الخارجية للاعتراف بالجمهوريات الشركسية والشيشانية التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد تفككه.

2.1.4.3المحددات الخارجية:

أولاً: النظام الدولي والتفاعلات الإقليمية:

يعتبر النظام نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية للوحدات الدولية ويتحدد هذا النمط بطريقة بنيان أو هيكل للعالم وقد تطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي، أو التغير في الأهداف الرئيسية كوحدات النظام، أو نتيجة التغيير في نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام ويعد البنيان الدولي أحد المؤثرات الضاغطة على السياسات الخارجية للدول الكائنة فيه، وقد يدفع بعض الوحدات الدولية إلى تبني نمط معين من السياسات الخارجية (السيد،1998: 286) وبالتالي فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة المتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى، ذلك أن نقص أو محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة أو المتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى والعظمى، التي تملك من الموارد ما يمكنها من حرية الحركة والتأثير على السلوك الدولي للآخرين (الشرعة، 2008: 202).

وبعد انتهاء أزمة الخليج الثانية والتي تعد كأحد العوامل التي تبلور عنها النظام العالمي الجديد والصيغة التي هو عليها الآن بعد التغيرات المتسارعة التي حدثت في العالم منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي التي تمثلت بانتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي شكل على مدى أربعة عقود قطب النظام الدولي الثاني، وبعد انهياره وصف النظام الدولي بأنه إحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، هذه التطورات جعلت من صانعي القرار السياسي في الوحدات الدولية تنظر بعمق لطبيعة تلك التحولات وطريقة التعاطي معها ومعالجة القضايا المهمة في ظل الوضع الدولي الجديد (الثبيتات، 2010: 113).

تأثر الأردن بالنظام الدولي الجديد كما تأثرت به بقية دول العالم، فقد أثر بالسياسة الخارجية الأردنية من خلال التبعية القائمة بين الأردن وباقي الدول الكبرى، وذلك باستخدام الحوافز الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتنموية إلى درجة اعتماد الاقتصاد الأردني على المعونات والمساعدات الخارجية الأمريكية، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم قلل ذلك من إمكانية استخدام الأردن الثنائية القطبية كوسيلة ضغط على أحد الأطراف وكعامل معزز لمقدرتها في صنع القرار السياسي الخارجي (الفريسان، 2006: 28).

ثانياً :الأسباب السياسية:

هنالك مجموعة من المحددات الخارجية لسياسة المملكة الأردنية الهاشمية، نذكر منها,

1- تم تصوير الموقف الأردني على أنه ضد التحالف وضد الشرعية الدولية وأنه يدعم العراق في احتلاله للكويت، فمؤتمر السلام كان فرصة تاريخية لانطلاق الأردن نحو الآفاق الدولية لتغير صورته وتعويض خسارته السياسية نتيجة موقفه من حرب الخليج (جرادات، 2010: 35) .

2- يعتبر الضغط الأمريكية والحصار الاقتصادي الذي فرض على الأردن والعزلة السياسية التي مورست عليه من قبل دول الخليج ومصر وسوريا سبب مهم في توجه الأردن دون تردد إلى مؤتمر مدريد للسلام (الثبيتات، 2010: 163) .

ثالثاً :الأسباب الاقتصادية:

أدركت القيادة السياسية بأن الأردن سيدفع ثمناً غالياً لموقفه السياسي، لكون الأردن يرتبط اقتصاده باقتصاديات الدول المجاورة، فقد كان قرار مجلس الأمن الدولي رقم (661) لعام (1990) والقاضي بفرض حظر اقتصادي على العراق أثر بالغ الضرر بالاقتصاد الأردني، وقد حصل الأردن في عام (1995) على مساعدة أمريكية تمثلت بإعفائه من ديون قدرت ب (417) مليون دولار مستحقة للولايات المتحدة الأمريكية، وكما أعفي من بعض الديون في نهاية عام (1994) (الثبيتات، 2010: 169).

2.4.3 مشاريع التسوية السلمية واتفاقيات السلام (الاردنية – الاسرائيلية) و(الفلسطينية – الاسرائيلية)

اتسم السلوك السياسي الأردني، وعلى طوال الفترة الزمنية منذ نشأة المملكة الأردنية وحتى الآن، باعتماده على محيطه العربي في التعامل مع إسرائيل، لأن أي خروج عن هذا السياق سيفقده الكثير من عوامل قوته السياسية والعسكرية والاقتصادية. وقد تقدم الأردن بعدد من مشاريع السلام من أجل تسوية النزاع العربي–الإسرائيلي، وشارك في صياغة القرار الدولي رقم (242) الذي بنيت عليه عملية السلام في الشرق الأوسط بعد ذلك، ومنها (جراب، 2013: 7).

1.2.4.3 الموقف الأردني و المشاريع السلمية لتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي:

1- طرح الاردن مشروع الملك حسين للسلام في الشرق الأوسط عام.(1969)
2- تقدم بمشروع المملكة العربية المتحدة.(1972)
3- مؤتمر جنيف أكتوبر :(1973) كان موقف الأردن واضحاً في طلب رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي في تطبيق ترتيبات فصل القوات على الجبهة الأردنية–الإسرائيلية، وانسحاب إسرائيل إلى الوراء مسافة عشرة كيلومترات، على طول الجبهة مع إسرائيل بداية لإنسحاب كامل، لكن إسرائيل رفضت المطلب الأردني.
4- مبادرة كارتر للسلام في آذار: (1977) تعامل الأردن مع مبادرة كارتر بإيجابية، فقد نصت المبادرة على مشاركة الاتحاد السوفيتي في حل الصراع العربي–الإسرائيلي، على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم(242) ، واختيار جنيف مقراً للمحادثات بإيجابية ,إلا أنها فشلت نتيجة معارضة إسرائيل لها، وتراجع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عن وعده.
5- معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية آذار مارس: (1979) رفضت النخبة السياسية الرسمية وغير الرسمية معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية والاتفاقيات الموقعة، وقد أعلنت القوى السياسية المتمثلة في النقابات المهنية والشخصيات السياسية موقفها الرافض لتلك الاتفاقية من خلال البيانات ومسيرات الغضب، وهذا ما جاء منسجماً مع موقف الحكومة الأردنية.
6- مشروع الملك فهد للسلام آب: (1981) جاء الموقف الأردني المتفق مع خطة الملك فهد، وذلك في خطاب ولي العهد الأردني الأمير الحسن في هيئة الأمم المتحدة عام (1981) ، والذي أكد فيه عدداً من الثوابت، أهمها تحقيق السلام العادل الشمل في منطقة الشرق الأوسط.
7- خطة السلام العربية) مؤتمر فاس (أيلول 1982) كان تشكيل لجنة أردنية–فلسطينية عليا ثمرة التنسيق الجديد لهذه الخطة والذي لم يستمر طويلاً، إذ جمده الأردن في (10) نيسان من العام (1983) بعد رفضه مشروع ريغان.

إن علاقة منظمة التحرير الفلسطينية مع الأردن كانت تخضع أحياناً لتأثير بعض الأطراف العربية من جهة، والخوف من هيمنة الأردن على قرارها السياسي

المستقل من جهة أخرى، مع أن الملك الحسين أكد، وفي أكثر من مناسبة أردنية، عدم رغبة الأردن في الاستحواذ على القرار الفلسطيني، وحرية منظمة التحرير الفلسطينية في اتخاذ قراراتها بما يتلاءم مع قناعاتها السياسية ,ولا شك أن قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الضفتين كان له ردود فعل إيجابية وسلبية. أما الجهات التي كانت لها مواقف إيجابية ومساندة لهذا القرار من الطرف الأردني، فقد تمثلت، وكما هو معهود، بالشخوص أنفسهم الذين كانت لهم مواقف متلازمة ومتوافقة مع القصر، وما زالت، وتتشكل تلك الشخصيات عادة من زعماء العشائر والنخبة السياسية المشاركة والحاكمة من مختلف المستويات ,أما سلبياً، فكان هنالك كثيرون من مختلف الأصول من أصحاب التجربة والرأي، سواء شرق أردنيين، أم أردنيين من أصل فلسطيني، يرفضون ذلك الانفصال ويشجبونه، ويرون أن فك الارتباط سوف يساعد على تصفية القضية الفلسطينية، وهو جزء من مخطط للتخلي عن القضية الفلسطينية، وترك الشعب الفلسطيني بمفرده على الساحة السياسية الدولية، وكان من عبر عن تلك الرؤية بعض القوى والتيارات السياسية، ممثلة بحركة الإخوان المسلمين، والقوميين واليساريين (جراب، 2013: 11-15).

دوافع الأردن للمشاركة في عملية التسوية السياسية:

أولاً :الظروف التي أحاطت بالأردن قبل عقد مؤتمر مدريد:

تنقسم الظروف التي أحاطت بالأردن للمشاركة في عملية التسوية السلمية قبل عقد مؤتمر مدريد لأربعة محاور رئيسة، هي(الخالدي وآغا، 1996: 10):

1- أوضاع الأردن الداخلية وتأثيرها في صانع القرار السياسي.
2- الدوافع الأمنية.
3- حرب الخليج الثانية، أو ما عرف بحرب تحرير الكويت (1991) .
4- التحولات الدولية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

ثانيا : المشاركة الأردنية في مؤتمر مدريد:

اظهرت المفاوضات لاحقا ان الوفود العربية وخاصة الوفد الاردني الفلسطيني المشترك قد دأب على مواصلة المفاوضات، على الرغم من العقبات التي واجهته، وعلى الرغم من أن الحكومة الاسرائيلية برئاسة اسحق شامير قد حاولت أن تعطل

المؤتمر، او ان تفرض أجنداتها السياسية، حيث جاءت دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش لمؤتمر مدريد، عبر خطابه (بتاريخ6 آذار 1991) بعد هذا الإعلان بدأت المشاورات بين الطرفين الأمريكي والروسي، وصدر عنهما بيان مشترك تناولا فيه : أن الدولتين ستبذلان جهودهما المشتركة لتحقيق السلام والاستقرار بين الدول العربية وإسرائيل، بعدها جاءت الموافقة الأردنية الضمنية للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام بعد أن أخذت كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية قرارهما بالمشاركة من جانب، وبعد التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن الوفد المشترك من جانب آخر(جراب، 2013: 9).

2.2.4.3 معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية

أولاً :المباحثات الأردنية–الإسرائيلية والتوقيع على جدول الأعمال:

يمكن إجمال الأسباب التي دفعت الأردن للإسراع في توقيع جدول الأعمال مع الطرف الإسرائيلي في ما يأتي (الخالدي وآغا، 1996: 10).

1- الخشية من وجود صفقات سرية أخرى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تعقد على حساب أجندته.
2- خشية الأردن من أن يفقد دوره السياسي المحوري في المنطقة، إذ اختار الانتظار حتى يتفق السوريون واللبنانيون والإسرائيليون على جدول لأعمالهم.
3- الضغوطات الأمريكية على الأردن، والمتمثلة بفرض حصار على ميناء العقبة، ومشكلة الديون، وانخفاض المساعدات التي كان يتلقاها.

ثانياً :إعلان واشنطن وتوقيع معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية:

جاءت زيارة الملك الحسين إلى واشنطن في منتصف حزيران عام (1994) لتفتح نافذة جديدة من المفاوضات، (وفي 22 حزيران) اجتمع الملك الحسين بالرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وعند عودة الملك حسين في2 تموز 1994)، أعلن أن معركة السلام لمرحلة التفاوض مع إسرائيل سوف تبدأ، وفي9 تموز1994) عقد الملك حسين اجتماعاً موسعاً مع مجلسي النواب والوزراء، وألقى فيهم خطاباً طويلاً، وأعلن أن أية مساعدات أمريكية سوف تقدم للأردن ستكون مرتبطة بعملية السلام، وبعد سلسلة التصريحات الإيجابية من كلا الطرفين، وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوات

إلى الملك حسين وإسحق رابين بتاريخ 15 تموز1994)، حيث أرسل الرئيس كلينتون دعوات رسمية لكلا الطرفين للقائه في واشنطن بتاريخ (25 تموز 1994) وقبل الملك حسين دعوة الرئيس بيل كلينتون، واتخذ مجلس الوزراء الأردني وفد للمفاوضات الثنائية، برئاسة الدكتور فايز الطراونة، وشكل مجلس الوزراء كذلك مجموعات عمل فرعية حسب القضايا التي ستبحث، والمتمثلة بالمياه والبيئة والطاقة، ولجنة أمنية، ولجنة للحدود والأراضي(ابو عياش، 2012: 45) .

3.4.3 اتفاقية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية:

لقد ظهرت العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية، والتي دفعت كلاً من الإسرائيليين والفلسطينيين للذهاب إلى مؤتمر مدريد للسلام، والبدء في مفاوضات السلام بين الطرفين، وكما يأتي:

أولاً: المتغيرات على الجانب الإسرائيلي:

هناللك عدة متغيرات داخلية أكدت للإسرائيليين استحالة تجاهل الحقوق الفلسطينية وهي(الشرعة، 2002:18-22):

1- العامل الديموغرافي: فالنمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى تزايد النمو السكاني عرب (1948) في داخل إسرائيل، أقلق الحكومة الإسرائيلية مقارنة بالنمو السكاني المنخفض نسبياً عند الإسرائيليين، على الرغم من محاولة إسرائيل تعويض قلة النمو السكاني الطبيعي بالهجرة اليهودية من روسيا والفلاشا من أثيوبيا، إلا أنها هجرة لها حدود معينة تقف عندها.
2- تدهور الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، ولا سيما بعد الهجرة اليهودية من روسيا، وزيادة نسبة البطالة التي وصلت إلى (12.6%) خاصة مع تزامنها مع الانتفاضة الفلسطينية عام(1989) .
3- أثرت الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي، بسبب عدم انتظام العمالة العربية الفلسطينية في داخل إسرائيل، مما أثر على القطاعات الصناعية والزراعية التي يعمل فيها هؤلاء العرب.

4- انهيار نظرية الأمن الإسرائيلي التقليدية، القائمة على الحرب الخاطفة، فحرب الخليج الثانية استعمل العراق صواريخ (سكود) التي أطلقتها على إسرائيل والعراق بعيدة جغرافياً عن حدود إسرائيل، وليست دولة جوار جغرافي يهاجمها، وقد أكدت هذه الأزمة لصانع القرار الإسرائيلي، وخاصة المؤسسة العسكرية نهاية الحرب التقليدية، وإن خطر الحرب مع دول الجوار الجغرافي ليس هو الخطر الحقيقي على إسرائيل، بل إن أمن إسرائيل معرض للخطر من دول بعيدة عنها عند استعمال الصواريخ البالستية، وأسلحة الدمار الشامل، مما أدى إلى تحول مفهوم الأمن الإسرائيلي والخطر الذي يهدد إسرائيل.

وقد كان لعوامل أخرى تأثير على التوجه الإسرائيلي في توجيهها إلى إدارة الصراع، والدخول في مفاوضات التسوية، منها قناعة صناع القرار في إسرائيل، أن الدخول في عملية السلام مع العرب يمكن إسرائيل من تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية أكثر فاعلية من استخدام القوة العسكرية في ظل استحالة التوسع الإسرائيلي بناءً على القوة العسكرية، لأسباب إقليمية ودولية، وإن السلام يمكن أن يحقق لإسرائيل قبولاً في المنطقة العربية(حيدر ،1994:31-40)

ثانياً: المتغيرات على الجانب الفلسطيني:

بعد فك الارتباط بين الأردن وفلسطين، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تحت ضغط دولي وشعبي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكانت المنظمة تسعى إلى قبولها والاعتراف بها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على النظام العالمي الجديد، والراغبة في إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي بما يخدم مصالحها القومية، وكذلك يناسب وضع إسرائيل حليفتها في المنطقة، كان لذلك دور في سعي المنظمة إلى التقرب من الولايات المتحدة وقبول الدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل. مع أن بروز قيادات فلسطينية تقود الانتفاضة في الداخل، وحركات تحمل الكفاح المسلح السياسي مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، مما أثر على القيادات السياسية في الخارج، وأوجد ضغطاً على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لإيجاد حلول واقعية للقضية الفلسطينية، أمام الضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الشعب

الفلسطيني في الداخل، وقد رأت أوساط المنظمة أن عدم تحركها قد يهمشها في المستقبل (الحمد، 1997: 520).

وجاءت أزمة الكويت، وتم طرد الفلسطينيين من الكويت، وفرض الحصار على منظمة التحرير الفلسطينية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي على إثر إتهامها بأنها متحالفة مع الرئيس العراقي، وتؤيد العراق، وقد يكون اتهاماً مدروساً ومخططاً له من قبل الأوساط الأمريكية، من أجل تهميش المنظمة وإضعافها وعزلها، وضرب العلاقات الفلسطينية – الخليجية، التي كانت تدعم المنظمة مالياً وسياسياً، وخاصة الكويت والسعودية، وكانت معظم المشاريع الخيرية في الضفة الغربية وغزة تتلقى دعماً من دول الخليج على المستويين الرسمي والشعبي، وقد أوجدت هذه الظروف الاقتصادية الصعبة رأياً فلسطينياً أكثر قبولاً لفكرة المفاوضات مع إسرائيل (الشرعة، 2002: 31).

(اتفاقية أوسلو):

استمرت الجولات التفاوضية بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي لعدد كبير من الجلسات، لكن كان من الواضح أن هذه المفاوضات ستصل إلى طريق مسدود، وأن شرط إسرائيل بأن يكون الوفد الفلسطيني من الداخل الفلسطيني، وعدم التفاعل مع منظمة التحرير ورئيسها ياسر عرفات، إلا أن الوفد المفاوض برئاسة حيدر عبدالشافي كان يظهر مدى التزامه بتوجيهات المنظمة ورئيسها، وقد استخدم عرفات الإعلام في إظهار أنه والمنظمة هما مرجعية الوفد الفلسطيني، من خلال ما يظهره من اجتماعات عبر وسائل الإعلام مع أعضاء الوفد الفلسطيني بين جولات التفاوض، ومع التغيير الواضح في المفاوضات ولا يوجد تقدم فعلي، بل أنها أثبتت إلى أي مدى التباعد والاختلاف بين الطرفين، ثمرة عقود طويلة من الصراع وتراكمات الأحداث الدولية والإقليمية، كان لا بد من فتح قنوات أخرى للاتصال بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كانت قد بدأت في فترات سابقة بشكل أكاديمي بين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية، للبحث في صيغ توافق بين الطرفين وصولاً إلى حل، فكانت المفاوضات السرية في

أوسلو مع استمرار المفاوضات للوفد الرسمي في واشنطن، حيث وصلت تعليمات بزيادة التشدد في المفاوضات (عباس,88:2000).

ويرى يوهان هولست رئيس الفريق النرويجي الذي تابع المفاوضات، أن أبرز العوامل التي دفعت الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى الدخول في مفاوضات مباشرة وإن كانت سرية، أن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هما يعتبران في صفوف المعتدلين، وقوى التحديث والعلمانية، فبالنسبة للمنظمة فإن الانتفاضة قد تخرج عن السيطرة، ويسيطر عليها المتشددون، وتخلق قيادة بديلة عنهم في فلسطين، وهي تقارب وجهة النظر الإسرائيلية التي ترى أن التعامل مع المنظمة وما يسمى قوى الاعتدال الفلسطينية أفضل من قوى التطرف كما تسميها إسرائيل، وتبين للقادة الإسرائيليين أنه من الأفضل التعامل المباشر مع المنظمة، وتخلوا عن فكرة أن تسفر المفاوضات الجارية بعد مؤتمر مدريد خلف قيادة واقعية وبديلة في الأراضي المحتلة، كما أن التفاوض المباشر بين الطرفين يكون ملزم لها أكثر من الدول الذي كانت تلعبه الولايات المتحدة في تقريب وجهات النظر، والتفاوض مع الطرفين بعد كل جولة من جولات المفاوضات الثنائية بين الطرفين (شلبي، 1994: 157-161).

وقد كانت الرؤية الإسرائيلية واضحة لتلك المفاوضات وأهدافها، فهي تسعى إلى إيجاد سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع، تتحمل مسؤولية فرض الأمن وإدارة شؤون الفلسطينيين تحت سيطرة إسرائيلية كاملة، لكنها ترفع عن كاهلها أخطار وتكاليف المواجهة المباشرة مع السكان الفلسطينيين، كذلك اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية المفاوضات السرية مع إسرائيل نوعاً من صراع البقاء على المسرح السياسي، في ظل ظروف اقتصادية صعبة وحصار سياسي واقتصادي من بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، مع التعثر الواضح في المفاوضات بعد مؤتمر مدريد، وقد رفضت إسرائيل منذ البداية التسوية السياسية القائمة على أساس فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وحددت إسرائيل أهدافها من وراء مفاوضاتها مع الفلسطينيين وفقاً لصيغة مدريد، بمنح الفلسطينيين سلطة الحكم الذاتي المحدود والمستند إلى قيام الفلسطينيين بإدارة شؤونهم الخاصة، من خلال هيئة منتخبة لهم، على أن تقوم إسرائيل بإدارة شؤون

المستوطنين الإسرائيليين، وبالتالي تكون مسؤولة عن الأمن والعلاقات الخارجية (العاص، 1996: 200).

ويعد اتفاق أوسلو من أهم الأحداث في تاريخ ومسار القضية الفلسطينية، فهو أول اتفاق يتم توقيعه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويتم بموجبه تسوية سلمية بين الطرفين، وهو يعكس مدى تأثير التغيرات الدولية والإقليمية، وكذلك حجم التراجع في تطلعات منظمة التحرير الفلسطينية– الممثل عن الشعب الفلسطيني –ومدى التراجع في مشروع تحرير فلسطين، كما افقد هذا الاتفاق القدرة على العمل العربي المشترك، وأثر على المسار التفاوضي والمسارات الأخرى، حيث كرس هذا الاتفاق الانفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، ومسارات المفاوضات العربية الأخرى، كما أن جميع الاتفاقيات اللاحقة بين الطرفين وقعت بناءً على هذا الاتفاق . ومن أبرز الأسباب التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية لعقد هذا الاتفاق ما يلي (الحمد،1997: 491) :

1- خوف المنظمة من دخول إسرائيل في مفاوضات الأمر الواقع مع قيادة حماس من خلال التسريبات الإسرائيلية والصحافة الغربية.
2- العزلة السياسية بعد أزمة الكويت؛ بسبب موقف المنظمة في تأييدها للعراق، وما نتج عن ذلك من حصار اقتصادي وسياسي من الولايات المتحدة ودول الخليج العربي ووقف الدعم المالي عنها.
3- التغيير الذي بدا واضحاً على الرأي العام الفلسطيني لإيجاد حل سياسي بعد طرد الفلسطينيين من دول الخليج العربي.
4- خوف منظمة التحرير من أن تقوم بعض الدول العربية بعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، وتبقى هي وحيدة على الساحة.

الفصل الرابع

الكنفدرالية وانعكاساتها وقانونية الدولة الفلسطينية

1.4 مقومات الدولة الفلسطينية:

تتسم المرحلة الراهنة لكفاح الشعب الفلسطيني بكونها مرحلة تحرر وطني منذ نشأتها. وتتميز القضية الفلسطينية عن غيرها من القضايا الأخرى، بطبيعة الاستعمار الإجلائي الاستيطاني الصهيوني والمدعوم أمريكياً ومن أطراف أخرى استهدفت احتلال الأرض الفلسطينية وتشريد الشعب الفلسطيني وتبديده وإلغاء وجوده وجمع اليهود من كل أصقاع الأرض لإقامة وطن قومي لهم في فلسطين ,فقد أسفرت أكبر وأوسع عملية تآمر شهدها التاريخ الحديث ليس فقط عن قيام دولة صهيونية عنصرية عدوانية على الأرض الفلسطينية، وعلى حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة ,بل وعن وضع النضال الوطني الفلسطيني بكافة أشكاله في إطار من التعقيدات الفريدة من نوعها إذا ما قورن بظروف كفاح الشعوب المستعمرة والتابعة من أجل حريتها واستقلالها ، وإن الحق الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة على حدود العام (1967) هو حق معترف به من المجتمع الدولي ,وخلال العقدين السابقين لم تألو منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، جهداً بغية تحقيق هذه التطلعات الوطنية عبر التفاوض مع إسرائيل ,ومع ذلك، فإن رفض إسرائيل الالتزام بالقانون الدولي ووقف إجراءاتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية ومن ضمنها وقف الأنشطة الاستيطانية يعرض للخطر إمكانية البقاء على حل الدولتين مما يدفعنا إلى السعي للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية على حدود 1967 بعاصمتها القدس الشرقية (الحمد، 1997: 524).

وتستوفي فلسطين المعايير القانونية لإقامة الدولة ,في الواقع، يرجع عدم تمكن فلسطين من بسط سيطرتها الفعلية على جميع أراضيها إلى استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة مخالفة بذلك القانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ,وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الحقيقة ينبغي ألا تقف عائقاً أمام الاعتراف بدولة فلسطين، بل بالأحرى ينبغي أن

تقدّم سبباً وجيهاً للمجتمع الدولي كي يتمسك بالقانون الدولي ويدعم ممارسة الفلسطينيين لحق تقرير مصيرهم عبر الاعتراف بدولة فلسطين وقبولها عضواً في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى (حافظ، 1992، 57).

بداية؛ وللخوض في مقومات الدولة الفلسطينية، يجب التعرف على مفهوم الدولة ومقوماتها، والتعرف على نشأة الدولة الفلسطينية .

1.1.4 مفهوم الدولة:

تعرف الدولة على أنها" :مجموعة من الناس منظمة سياسياً تبسط سيطرتها على إقليم محدد يتمتع بالسيادة ."ويعرفها فقهاء القانون الدستوري بأنها شعب يستقر في أرض معينة ويخضع لحكومة منظمة ,أو هي مجموعة من الأفراد الذين يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة (أبوهيف، 1992: 109).

ومن التعريف السابق، يتضح أن للدولة أركان ثلاثة هي :الشعب والأرض والحكومة ذات السيادة .هذا بالإضافة إلى الاعتراف بوجود هذه الدولة من قبل الدول الأخرى .وفي ما يأتي استعراض هذه الأركان:

1- الشعب: يتكون الشعب من مجموعة كبيرة من الناس تجمعهم الرغبة في العيش المشترك، وإن كان لا يمكن تحديد عدد مناسب أو حد أدنى وحد أقصى لعدد الناس أو أفراد الشعب إلا أن كثرة عدد السكان لا شك تعتبر عاملاً هاماً في ازدياد قدر الدولة وشأنها، وقد يتطابق تعريف الشعب مع الأمة، وقد يختلف عنها كما هو حال الأمة العربية المقسمة إلى دول، ولكن يجب أن تكون الإقامة بصفة أصلية، وعلى سبيل الاستقرار على إقليم معين ويخضعون لسلطة عليا هي الحكومة (حافظ، 1992: 57)، والرابطة التي تجمع بين أفراد المجموعة التي تتكون منها الدولة هي ولاء هؤلاء الأفراد للهيئة الحاكمة في الدولة وخضوعهم لقوانينها مقابل تمتعهم بحمايتها، وتوصف هذه الرابطة في القانون بمصطلح الجنسية (أبوهيف، 1992: 110).

2- **الإقليم (الأرض):** يستقر الشعب على أرض معينة سواءً كانت هذه الأرض ذات مساحة كبيرة أو صغيرة، وقد أصبحت الأرض كعنصر من عناصر الدولة الثلاث تسمى بالإقليم الذي لا يشمل اليابسة فقط، وإنما إلى جانبها المسطحات المائية التابعة لليابسة والفضاء الذي يعلو الأرض والبحار الخاضعة للدولة وفقاً لقواعد السلوك الدولي (حافظ، 1992: 58).

3- **السلطة ذات السيادة (الحكومة):** لا يكفي أن يكون هناك شعب يقيم على مساحة من الأرض لقيام الدولة بل لا بد من وجود قوة أو سلطة أو حكومة لفرض السلطة على الشعب في إطار الأرض وأن تعمل هذه الحكومة على تنظيم أمور الجماعة وتحقيق مصالحها والدفاع عن سيادتها، وتستمد حكومة أية دولة شرعيتها من رضا شعبها بها وقبوله لها فإذا انتفى هذا الرضا والقبول فإن الحكومة تكون فعلية وليست شرعية مهما فرضت نفوذها على المحكومين ,ويعبر عن الهيئة الحاكمة في القانون الدولي بمصطلح السيادة التي تعرف بأنها الآلية التي تمثل ما للدولة من سلطان على الإقليم الذي تختص به بما يوجد فيه من أشخاص وأموال (حافظ، 1992: 60).

2.1.4 نشأة الدولة الفلسطينية:

وضعت فلسطين كغيرها من الأقاليم عام (1922) تحت الانتداب البريطاني، وقد كانت قبل ذلك جزءاً من الدولة العثمانية، حتى تنازلت الدولة العثمانية عن سيادتها على الأقاليم العربية بما فيها فلسطين، بموجب معاهدة لوزان،(1923) وهنا انتقلت السيادة على فلسطين إلى الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن العام(1923) ، هو التاريخ الحقيقي لقيام دولة فلسطين من الناحية القانونية (حافظ، 1992: 236).

وبالتالي فقد قامت فكرة الدولة الفلسطينية في أوائل العشرينيات مع بدايات الصراع الوطني الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني(1948-1922) ، وضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأتت الثورة الكبرى سنة(1936) ، لتؤكد تصميم الشعب الفلسطيني على الكفاح لتحقيق الاستقلال ,واستمرت الثورة حتى الحرب العالمية الثانية عند توقيع الدول العربية على اتفاق الكتاب الأبيض، الذي وعدت فيه بريطانيا بإيقاف

الهجرة اليهودية وإقامة حكم ذاتي فلسطيني يكون خطوة أولى نحو الاستقلال الكامل , وتمتعت فلسطين خلال فترة الانتداب بجنسية مستقلة ومتميزة تماماً عن جنسية دولة الانتداب حيث جاء في صك الانتداب لا تتولى إدارة فلسطين سن قانون الجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً لهم (شبيب، 1988: 45).

عند هذا الحد، يتضح بأنه قد توفرت في فلسطين شروط الدولة كالآتي:

1- من حيث السيادة :قانونياً تصنف فلسطين على أنها دولة منقوصة السيادة كونها تحت الوصاية، وهذا يعني قانونياً :أنه ليس لها كامل الحرية في ممارسة سيادتها لارتباطها بدولة أخرى أو خضوعها لها .مع احتفاظها بكيانها الخاص وبملكيتها لإقليمها، كما يحتفظ سكانها برعويتهم الخاصة المتصلة بهذا الإقليم.
2- من حيث الشعب : مما لا شك فيه أنه قد أقام على إقليم فلسطين مجموعة من الأفراد (شعب)، وقد ورد ذلك على الأقل في بنود الانتداب البريطاني بشكل أو بآخر، فقد نصت إحدى بنود الانتداب على ضرورة تجنب ما من شأنه أن يجحف بالمجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين وعلى صيانة حقوقها المدنية والدينية.
3- الإقليم: كانت هناك حدود إقليمية واضحة لفلسطين بنيت على أساسها حدود الانتداب البريطاني (أبوهيف، 1992: 140-142).

2.4 واقع الدولة الفلسطينية :إنجازات وتطورات:

قدم رئيس الوزراء الفلسطيني السابق سلام فياض في باريس في كانون الأول عام (2007)وثيقة بعنوان" :بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار، توضح رؤية حكومته للدولة الفلسطينية المستقلة والتي في الأساس تقوم على فرض الاستقرار والأمن الداخلي الذي يتيح المجال للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة لتنمية البنية التحتية لمؤسسات الدولة الفلسطينية وازدهارها .وأكد مرة أخرى على ألتزام السلطة "بإحلال الأمن والأمان في الضفة الغربية وقطاع غزة (نص وثيقة بناء الدولة الفلسطينية، 2007).

وأشار النموذج بشكل واضح أن تحقيق التنمية الفلسطينية وتطوير الاقتصاد المعتمد على الذات وصولاً للرؤية الخاصة بالدولة الفلسطينية القابلة للحياة لن تتحقق بدون التزام إسرائيل بإنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين، وما يتضمنه ذلك من وقف للاستيطان، ووقف بناء جدار الفصل، ورفع القيود على التنقل والحركة والإفراج عن الأسرى، ووقف الاجتياحات والتوغلات الإسرائيلية وبالتالي عدم المضي في تحقيق هذه الخطوات سيؤدي إلى الإضرار بتنفيذ الخطة ولن تجدي المساعدات الدولية نفعاً (اسماعيل، 2012: 35).

1.2.4 إنجازات السلطة منذ (2008–2011) لتعزيز مفهوم الدولة:

لقد وعد سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني في ذلك الوقت تحقيق الهدف الرئيس وهو الدولة الفلسطينية المستقلة مع حلول العام (2011) إذا ما تم إنجاز الخطوات التي تضمنتها الخطة من إصلاحات في الأنظمة وإعادة تنظيم مؤسسات السلطة وذلك على الرغم من الصعوبات التي تكبدتها وستتكبدها السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق هذا الهدف على اعتبار أن استقرار المنطقة وأمنها لن يتم بدون استقرار الشعب الفلسطيني وحصوله على حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ,وحسب التقارير الدولية تمكنت السلطة من تحقيق العديد من الإنجازات في خطتها لبناء المؤسسات والعمل على جاهزية الدولة(اسماعيل، 2012: 38).

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أشار تقرير قدمته الأونكتاد حلول المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني في عامي (2008–2007) إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية نفذت العديد من الإجراءات ضمن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للإصلاح حيث ركزت على رفع كفاءة وشفافية المؤسسات الحكومية وعملت أيضاً على الحد من العجز المالي إضافة إلى تحسين الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية ,وقد دعمت هذه الإصلاحات بمعونات كبيرة من الدول المانحة وصلت إلى (1.9) مليار دولار منه (1.8) مليار دولار لدعم الميزانية مقارنة بمليار دولار في (2007) (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2009).

وأشار التقرير إلى أن السلطة تتفوق على نظيراتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالمجالات المرتبطة بفعالية الأداء الحكومي للمؤسسات العامة الفلسطينية وهذه المجالات هي الأمن والعدالة والتنمية الاقتصادية وإدارة النفقات والإيرادات وتقديم الخدمات للفلسطينيين كما أشار التقرير بوضوح إلى النمو الاقتصادي الإيجابي ,ولكن في ذات الوقت أشار التقرير إلى عدم استدامة الأثر الإيجابي لأسباب عديدة أهمها شح الموارد المالية والقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية النفاذ للموارد الطبيعية والأسواق إضافة إلى التكلفة العالية للمشاريع الاستثمارية على المستثمرين في الضفة الغربية وقطاع غزة (اسماعيل، 2012: 39).

3.4 الكنفدرالية الأردنية الفلسطينية:

تبقى دراسة الكنفدرالية كأحد أشكال التفاعل الدولي المستقبلي بين الأردن والكيان الفلسطيني دراسة تحليلية يتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية بجميع اشكال ودوافع تلك المؤثرات سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية , اذ يتعرض الباحث لتوضيح هذا الخيار بالتشابك المعقد في جميع تلك الابعاد , كما لايمكن تجاوز ارتباط خيار الكنفدرالية بالقضية الفلسطينية لتحقيق اساس تلك المعادلة مابين الطرفين كأساس وجود الدوله الفلسطينية كأحد أطراف الارتباط بين المكونيين, (الخزندار، 2002: 9-49).

1.3.4 مفهوم الكنفدرالية

الكنفدرالية (Confederation) هي الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي "أو "الاتحادات الدولية، "وينشئ بين دولتين او اكثر مع الاحتفاظ بالسيادة في الداخل والخارج وبموجب أتفاقية أو معاهدة تتولى الاشراف على تنفيذها مايسمى هيئة مشتركة تكون على شكل جمعية أو مؤتمر مشكلة من أعضاء ممثلين عن دول الاتحاد,ويحافظ الاتحاد الاستقلالي للدول المتعاقدة على استقلالها، ومنع الحروب بينها , والدفاع عن المصالح القومية العليا لكل دولة، مع الاحتفاظ بالشخصية الدولية في المجتمع الدولي لكل دول الاتحاد , فالدول الأعضاء لها الحق في ممارسة التفاعلات الدولية دون

التعارض مع المصالح المشتركة أوالمستقلة لأعضاء الاتحاد الكنفدرالي (الغالي، 103:1992)

إن الاتجاه العام لدى رجال القانون الدستوري يجعل من الاتحاد الاستقلالي أو الكنفدرالي عبارة عن علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر تحدد الاتفاقات والمعاهدات أغراض وأهداف هذه العلاقة الكنفدرالية، وكذلك هيكلها، وآليات تحقيقها، ودور وصلاحيات الجمعية أو المجلس المشترك الناشئ عن الكنفدرالية بالإضافة إلى ماهية الأجهزة الأخرى المنبثقة عنها (مسعد، 1994: 248-249).

بمعنى آخر إن الكنفدرالية هي شكل من أشكال التكامل المحدود الذي ينبني على مقومات مشتركة، وفي نفس الوقت، هي آلية نحو تحقيق التعاون والتكامل التام بين أطرافها ,ويمكن القول إن العلاقة الكنفدرالية تعتبر بمثابة جسر ما بين بنية التكامل الإقليمي وبين بنية ومحورية الدولة المركزية أو الموحدة ,كما أن الدولة بما تحويه من نظام حكم تعتبر الوحدة الأساسية لأي بناء أو علاقة كنفدرالية ,والعلاقة الكنفدرالية تؤدي إلى وجود أو نقل العلاقة ما بين أطراف الكنفدرالية من مستوى علاقة أو علاقات قطرية ثنائية بين أطراف الكنفدرالية إلى علاقة جماعية على مستوى ما فوق الوطنية أو القطرية، وبالتالي فإن العلاقة الكنفدرالية تقوم على تنازل النظام السياسي عن جزء من سلطة صنع القرار على مستوى الدولة القطرية، لصالح الكيان التكاملي أو الكنفدرالي الجديد (العمري، 1975: 175).

كما أن الكنفدرالية تعد نظام انتقالي قد يتطور الى الاتحاد الفدرالي او تتراجع الى حالة الانفصال بين أعضاءه بحيث تعود الى مكوناتها السياسية السابقة (الخزندار، 2002: 44) .

2.3.4 دور ومواقف القيادة السياسية وخيار الكنفدرالية:

مما لا شك فيه أن القيادة السياسية لدى الطرفين الأردني والفلسطيني ستلعب دوراً هاماً وحاسماً في تحقيق خيار الكنفدرالية ضمن حسابات ورؤى معينة يملكها كل طرف تجاه الآخر من جهة، وتجاه المعادلة الدولية والإقليمية من جهة ثانية، ورؤية كل طرف للبيئة المحلية أو الداخلية الخاصة به من جهة ثالثة.

اتسمت العلاقة بين الطرفين وخاصة منذ تولي ياسر عرفات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوجود أزمة ثقة بين القيادتين، وتاريخ من الخلافات السياسية والحساسية الأمنية، إلا أن ضغوط الظروف الموضوعية أو الواقع المحلي أو الإقليمي أو الدولي، بالإضافة إلى ما تملكته القيادات السياسيتان (الملك حسين آنذاك والرئيس ياسر عرفات) من السمات الشخصية البرغماتية، جعلت الطرفين يملكان المرونة الكافية للانتقال من مواقف الخلاف إلى التعاون والتنسيق، ففي العام (1974) حصل تطور سياسي هام في العلاقة بين الطرفين تمثل باعتراف الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني , وحصل هذا الاعتراف في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط في عام (1974) وهذا الاعتراف السياسي لم يكن ليلغي حل مشكلة التداخل العضوي والبنيوي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والأمنية بين الطرفين الفلسطيني والأردني على أرض الواقع (الفارس، 2001: 85),

وبعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام(1982)، نتيجة الاجتياح الإسرائيلي وتدمير البنية العسكرية للمنظمة في لبنان . عقدت في ضوء هذه المستجدات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام (1983)، ورحبت قرارات المجلس بأية علاقة كنفدرالية مع الأردن ولكن بعد إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة، وشهدت فترة ما بعد أيلول (1984) بداية حوار، امتد على مدار أربعة أشهر، بين الحكومة الأردنية برئاسة مضر بدران وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .ويلخص أحمد صدقي الدجاني، رئيس الوفد الفلسطيني آنذاك، المباحثات والطروحات المتعلقة بخيار الكنفدرالية الأردنية – الفلسطينية، والذي كان أحد موضوعات ذلك الحوار، بقوله" : أفادت هذه المباحثات في تبادل أفكار وآراء حول الكنفدرالية ....المحاورات والنقاشات التي دارت حول الموضوع تمت من خلال هذين الوفدين، ولكن انطباعي العام أنها لم تتعمق كثيراً ,وفي أوراقي يوجد مشروع تقدم به الجانب الفلسطيني كورقة للحديث والحوار، وكان هنالك في تلك الفترة رجوع إلى صيغ الكنفدرالية الموجودة في عالمنا للاستنارة بها ,"أما الوفد الأردني فكان حريصاً على الاستماع وكان في ذهن تيار قوي منهم صيغة المملكة المتحدة، بينما برز أيضاً في

تلك الفترة توجه في أوساط السياسيين من الأردنيين ضرورة التريث في السير وعدم الإقدام ,حتى لا يغرق الاردن في تعقيدات القضية الفلسطينية التي بدأت تتضاعف في تلك الفترة (الحسن، 1985: 43).

3.3.4 دوافع ومبررات قيام الكنفدرالية الأردنية الفلسطينية:

أن بناء علاقة كنفدرالية ترتبط بمصالح استراتيجية مستقبلية يرغب في تحقيقها من خلال مشروع الكنفدرالية بالنسبة للطرفين وهي (الخزندار، 2002: 48):

1- تحقيق الاستقرار المنشود والشامل في المنطقة يقوم على حل القضية الفلسطينية ,وانعكاسات ذلك في تحقيق المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية لصالح دول وشعوب المنطقة وأطراف الصراع العربي الإسرائيلي.

2- ضعف الموقف العربي وخاصة "الأردني والفلسطيني في معادلة موازين القوى , وحالة الإحباط العام سواء "على المستوى الشعبي أو القيادات السياسية العربية في تحقيق متغيرات إستراتيجية لصالح الأطراف العربية , وبالنظر الى الواقع المحلي والإقليمي والدولي والمتمثل في ضعف الطرف الأردني الفلسطيني من الناحية العسكرية و الاقتصادية وعدم توافر أيدلوجية ثابتة وداعمة لموقفهما ,يدفع في محاولة إيجاد مبادرات راديكالية تكاملية أو اندماجية تسهم في تغيير الوضع القائم .

4.3.4 مقومات الكنفدرالية الأردنية – الفلسطينية:

أن وجود مقومات وظروف موضوعية بين الطرفين ترجع الى الطبيعة الخاصة للعلاقة الأردنية الفلسطينية، والدعوة إلى كنفدرالية بين الطرفين الفلسطيني والأردني دون غيره من الدول العربية لعدم توفرها بنفس الحجم والقوة بين أي من الأطراف العربية وبين الشعب الفلسطيني، كما هي متوفرة بين الطرفين الأردني والفلسطيني. وهذه الظروف والمقومات الخاصة هي التي تعطي الأهمية للكنفدرالية الأردنية – الفلسطينية.

وتتمثل مقومات الكنفدرالية الأردنية – الفلسطينية في ما يأتي (الخطيب، 1999: 82-84):

1- التداخل والتشابه في التركيبة السكانية لمكونات السكان في فلسطين والأردن من حيث البعد العرقي والاجتماعي والديني ,وكثيراً ما يوصف الشعبان في العديد من المناسبات الأردنية والفلسطينية بأنهما" الشعبان التوأمان ,"وتتداخل التركيبة المجتمعية بتداخل بنيوي من حيث اللغة الواحدة والبعد الديني والثقافة المحلية بكل عناصرها أو مفرداتها ,كما تتداخل في العلاقات العشائرية الأردنية – الفلسطينية , فالعديد من عشائر الطرفين هي ذات أصول واحدة ,ووجود علاقات المصاهرة والقرابة والتداخل الاجتماعي بحيث لا يتوافر مثيل لها بين أي شعب عربي وشعب فلسطين ,ونسبة سكانية كبيرة من أصول فلسطينية في الأردن لعب دوراً محورياً في هذا التميز والتفرد في حجم وعمق هذا التداخل في التركيبة السكانية في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة ,وعزز ذلك كله على التواصل والتقارب الفكري الاجتماعي السياسي .

2- الجوار الجغرافي يشكل الكيانان الأردني والفلسطيني كياناً واحداً في عدة حقب تاريخية , ولكن السياسة الاستعمارية البريطانية قسمت هذا الكيان إلى فلسطين وشرق الأردن ,بعد ذلك أيضاً كان جزء من فلسطين (الضفة الغربية) قد دخل في وحدة جغرافية وسياسية مع الأردن من عام (1950-1967) حتى عندما خضعت للاحتلال الإسرائيلي فإن الكثير من شؤون الضفة الغربية النقدية والدينية تخضع للنظام الأردني، كما إن الأردن يمثل المعبر الجغرافي وقناة الاتصال الرئيسية بين الضفة الغربية والعالم العربي، حيث هو الدولة العربية الوحيدة المحيطة بالحدود الجغرافية للضفة الغربية.

3- النظام القيمي والآيديولوجي، ووحدة اللغة والدين ,ونتاج التداخل والتجانس الاجتماعي والثقافي الواسع يعكس التشابه الكبير في الخصائص المجتمعية والعادات.

4- الاعتماد المتبادل بين الأردن وفلسطين، في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الأمنية، هي أوضح علاقة عربية – فلسطينية، وهذا الاعتماد

المتبادل على درجة عالية من الحساسية بشكل يؤدي إلى تضرر أحد الأطراف من الآخر عند حدوث أية حالة من عدم الاستقرار وبشكل سريع، وذلك بحكم الجوار الجغرافي، والتداخل الاجتماعي والديموغرافي الواسع، وتأثير ذلك تأثيراً محورياً على واقع الحياة السياسية الداخلية والخارجية للأردن وفلسطين.

5- الرأي عام مشجع للعلاقة الكنفدرالية بين الطرفين، حيث معظم استطلاعات الرأي التي أجريت حول هذا الموضوع، أعطت مؤشراً واضحاً على أن الاتجاه العام والسائد للرأي العام الشعبي والنخوبي، الفلسطيني والأردني، هو نحو بناء علاقات وحدوية سواءً كانت فردالية أو كنفدرالية.

6- بانتهاء الحرب الباردة أصبحت الاتجاهات السياسية العامة للقيادة أو للنظام السياسي في كلا الطرفين لا تحمل اختلافات جوهرية، سواءً من حيث المواقف الأيديولوجية أو التحالفات مع القوى الدولية الفاعلة، وهذا يخلق مزيداً من فرص التقارب بين الطرفين ,كما إن ظهور السلطة الفلسطينية في الأراضي المحتلة كنتيجة لاتفاق أوسلو(1993) ، عمل على إيجاد بنية مؤسسية أولية في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، وأصبحت السلطة الفلسطينية بمثابة نواة النظام السياسي الفلسطيني.

4.4 إيجابيات الكنفدرالية:

تشير الظروف إلى وجود إيجابيات لإعلان حالة الكنفدرالية الأردنية – الفلسطينية، وبما يخدم الطرفين، ومنها .

1.4.4 الانعكاسات الاقتصادية:

إن الاعتبار الاقتصادي يشكل محدداً رئيسياً في القرار السياسي لدى الطرفين الأردني والفلسطيني نحو الكنفدرالية على مستوى القيادة السياسية أو القوى السياسية والنخب الديمقراطية والسياسية وجماعات الضغط وعلى المستوى الشعبي في كلا البلدين، وكما أن للطرف الاسرائيلي دور رئيسي في التحكم بالانعكاسات الاقتصادية للكنفدرالية ودوره في التحكم بالايجابيات في حال عدم انسجام تلك الانعكاسات مع مصالحه السياسية والأمنية والاقتصادية، وستكون طبيعة العلاقة الاقتصادية في حال

تحقيق خيار الكنفدرالية ذات طبيعة تكاملية أو تنافسية أو تعايش اقتصادي ـ وستشكل طبيعة تلك العلاقة دوراً في إيجاد حافز نحو الدفع باتجاه الكنفدرالية للبعض، أو سيشكل تياراً مضاداً ومعيقاً تجاه هذا الخيار (الخزندار، 2002: 37) .

يعد الاقتصاديين الأردني والفلسطيني على أنها من الاقتصاديات ذات الموارد الشحيحة والصغيرة، ويعانيان من قلة في رأس المال وانخفاض في المستوى المعيشي للمواطن، فهما يقومان على التبعية والاعتماد على المساعدات الخارجية وتفوق قطاع الخدمات على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى,وإن من الاحتمالات الإيجابية لخيار الكنفدرالية في البعد الاقتصادي ما يلي (الخزندار، 2002: 34).

1- خفض معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل ورفع أداء الاقتصاد الأردني من خلال بناء البنى التحتية في الأراضي الفلسطينية واستغلال امكانات البنية التحتية الأردنية لصالح الطرف الفلسطيني وذلك لضعف أو عدم توافرها لديهم لأسباب فنية أو أمنية أو سياسية وذلك لرفع أداء الاقتصاد الفلسطيني.
2- تخفيف القيود الإسرائيلية والتبعية للاقتصاد في الأراضي الفلسطينية مما يؤدي إلى خلق اقتصاد فلسطيني قادر على استقطاب رأس المال الفلسطيني الأردني بشكل أفضل نتيجة لحالة الاستقرار السياسي في المنطقة، كما من المتوقع تقديم الدعم الدولي لدعم اقتصاد الطرفين وبناء مشاريع مشتركة .
3- ظهور اقتصاديات الحجم الكبير من خلال الاندماج بين الصناعات المتشابهة أو المنافسة، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين الجودة مما يشجع على المنافسة في الأسواق الخارجية والتوسع في الصناعات التصديرية.
4- إزالة القيود في حركة الأيادي العاملة بين الطرفين مما يزيد المنافسة على فرص العمل على المدى القريب، أما في المدى البعيد مع توفر المشاريع المشتركة والدعم الخارجي وفتح الأسواق الخارجية زيادة في فرص العمل المتاحة.

2.4.4 حل إشكالية الولاء والهوية والتمثيل السياسي:

لم تقدم مشاريع التسوية للصراع العربي الاسرائيلي رؤيا واضحة المعالم لقضية اللاجئين والنازحين، على اعتبار أن هذه القضية من اعقد جوانب الحل النهائي للقضية

الفلسطينية، وارتباطها الوثيق والعملي بخيار الكنفدرالية، حيث يبقى الموقف الاردني الرسمي مرهونا بأيجاد حل لمشكلة اللاجئين, ويمثل خيار الكنفدرالية حلا "لبعض إشكاليات يعاني المجتمع الأردني سواء من أصول أردنية أو فلسطينية وأهمها (الخزندار، 2002: 27-33) :

إشكالية الولاء

تنعكس ظروف واقع العلاقات السياسية بين القيادتين على فلسطيني الاردن، حيث مرت العلاقات بمراحل متأزمة خلقت شعور من الازدواجية في الولاء السياسي لدى بعض فلسطيني الاردن، وادى الى انضمامهم لصفوف المعارضة الحزبية الاردنية وبعض التنظيمات الفلسطينية المناوئة للنظام السياسي الاردني , لذا وفي حال وجود تقارب سياسي في العلاقات الاردنية الفلسطينية كخيار الكنفدرالية يدفع نحو توحيد الولاء اتجاة مؤسسات وهيئات الكنفدرالية.

مسألة الهوية

توجد الكنفدرالية كيانا "محوريا محددا "وموحد الجوانب الثقافية والقانونية والمعنوية لدى الطرفين، مما يودي الى خلق حالة من الاستقرار النفسي والاجتماعي والقانوني لدى فلسطيني الاردن، وهذا يزيل واقع التخوف لدى الطرفيين من هيمنة احدهما على الاخر، والاجراءات الحكومية القانونية او تعديلات تعكس حال العلاقة الاردنية الفلسطينية على مستوى القيادتين، بحيث لا يبقى مصير فلسطيني الاردن بين تجاذبات تلك العلاقة، مما يؤدي الى اللغاء اية فوارق بين مكوني المجتمع، بأيجاد الحل القانوني لاشكالية الهوية الفلسطينية داخل المجتمع الاردني.

التمثيل السياسي

يعتبر فلسطيني الاردن مواطنين حاصلين على الجنسية الاردنية، ويخضعون لحقوق وواجبات الجنسية، ويكون تمثيلهم من قبل الحكومة الاردنية، وشكل موضوع التمثيل نقطة خلافية مرهونة بتجاذبات العلاقات السياسية بين القيادة الاردنية والفلسطينية، حيث تعتبر القيادة الفلسطينية فلسطيني الاردن جزءا "من الشعب الفلسطيني وأنها تمتلك حق تمثيلهم الشرعي والوحيد، ويمثل خيار الكنفدرالية افرازا " لقيادة لها حق تمثيل الشعبين الاردني والفلسطيني في المحافل الدولية والاقليمية .

3.4.4 حاجة الدولة الفلسطينية لتنظيم قضايا الهجرة:

لقد منحت السلطة الفلسطينية حق إصدار وثيقة سفر (سارية لثلاث سنوات أولاً وخمس سنوات حالياً غير قابلة للتجديد بل يتم إصدار وثيقة جديدة في كل مرة) على أن تحتوي على رقم هوية الشخص المعني، وبالتالي فإن وثيقة السفر هذه ليست تعبيراً عن مواطنة فلسطينية، إذ أنها غير مقرونة بدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، بل بسلطة حكم ذاتي ملزمة بوضع رقم الهوية على تلك الوثيقة، وبالتالي تمنح وثيقة السفر فقط لأولئك الأشخاص الذين وافقت إسرائيل عليهم كمقيمين دائمين بموجب الأوامر العسكرية المختلفة .مع ذلك؛ فبعض الدول المجاورة تعامل هذه الوثيقة على أنها تعبير عن مواطنة فلسطينية، كما هو الحال في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث يتم سحب الجنسية الأردنية عن أي مواطن في حال حصوله على وثيقة سفر فلسطينية بسبب عدم جواز ازدواجية الجنسيات العربية المقر من قبل جامعة الدول العربية,ولم تتخذ حتى الآن السلطة الفلسطينية موقفاً تجاه ازدواج الجنسيات العربية، ولكن واقع الفلسطينيين والذين حصل الكثير منهم على مواطنة عربية أو أجنبية يجعل من الضروري على السلطة الفلسطينية والدولة الفلسطينية في المستقبل النظر بإيجابية إلى ازدواج الجنسية (هليل، 2012: 198).

أن ظهور مفهوم الكنفدرالية يمكن أن يساهم في حل تلك المشكلة التي يعاني منها الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين أو أصحاب لم الشمل، حيث يساهم ذلك في توفير حرية التنقل لهم من وإلى داخل الأراضي المحتلة ويساهم في التقليل من الصعوبات التي تواجههم نتيجة لوثائق السفر أو غيرها من المعاملات الرسمية .

4.4.4 أيجاد مقاربة نوعية لتنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية والأردن:

إن موضوع" الروابط الخاصة "بين الضفتين لطالما استخدمت كوسيلة سياسية، فمنذ مطلع العام (1972) قام الملك الحسين بطرح فكرة الكنفدرالية بين الأردن وفلسطين؛ وهو ما تم استغلاله من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، التي رحبت؛

ولفترة طويلة، بفكرة" الخيار الأردني "كبديل عن خلق دولة فلسطينية ,وقد تم رفض "الخيار الاردني "في اتفاقية أوسلو لصالح إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب أخرى إسرائيلية حل الدولتين ,"وفقاً لبعض المحللين، فإن فرضية الكنفدرالية المرتكزة على الإعلان السابق لدولة فلسطينية مستقلة عادت لتبرز كأحد العناصر المطروحة على الأجندة السياسية، بالتحديد بعد فشل اتفاقية أوسلو ,ويجب أن لا ننسى أن العلاقات بين الأردنيين والفلسطينيين ما زالت تعتبر قضية حساسة في أوساط السياسة الداخلية الأردنية (بونتو، 2011: 1).

وعلى الرغم من التجزئة الحاصلة للأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن لها ارتباطاً في تبادلات مباشرة مع الخارج، تلك التبادلات المباشرة تحديداً مع الأردن ذات أهمية حاسمة لتلك الفضاءات المغلقة والمتجزئة ,فعلى سبيل المثال لا بد لأهل الضفة الغربية من التوجه إلى الأردن من أجل الحصول على بعض الوثائق الرسمية، مثل جواز السفر الأردني، أو تجديدها، أو لزيارة الأهل، أو للحصول على العلاج الطبي، أو للزواج، أو قضاء الإجازة، أو مرور للسفر للخارج , ومنذ الانتفاضة الثانية في أيلول (2000)، عندما كان الفلسطينيون ممنوعين من دخول إسرائيل والسفر من خلال مطار بن غوريون، أصبحت الأردن، بفرض الواقع،" بوابة الخروج "للضفة الغربية، وبلد العبور الإجباري لأي شخص يرغب في السفر إلى الخارج؛ وبالتالي فإن الأردن تشكل المحور الرئيس لتنقل الفلسطينيين, ويعتبر جسر اللنبي مكان التنقل المنتظم والعادي، ولكنه أيضاً مكان خاضع ومسيطر عليه بإحكام، كما يعتبر حدوداً طويلة للعبور، وتحديداً في الصيف(بونتو، 2011: 2).

5.4 سلبيات الكنفدرالية:

1.5.4 فكرة الوطن البديل

إن مفهوم استيعاب اللاجئين في الأردن ليس جديداً، فقد تم الإعلان عنه في البرلمان الأردني حين خاطب كلينتون (رئيس أمريكا حينذاك) الملك حسين والشعب

الأردني يوم توقيع معاهدة وادي عربة (26/10/1994) وامتدح الشعب الأردني الذي استوعب الأخوة العرب المهاجرين الذين يقدمون إلى الأردن سنة بعد سنة يبحثون عن ملجأ، يجدون لهم وطناً فيه، وبالمقابل يعملون على إثراء الحياة الاقتصادية والثقافية، وضارباً المثل بذلك الحالة الأمريكية ذاتها التي تستوعب المهاجرين من أنحاء العالم، والذين بدورهم يندمجون في الأمة الأمريكية (أبوعمر، 2010: 172).

الحقيقة ,أن الصهيونية تحدد أهدافها كما وتعدل أسلوبها حسب ردود الفعل، وبعد أن تصبح الفكرة متداولة، فإنها تنفذ المطلوب ,منذ انعقاد مؤتمر بال بسويسرا (1897)، كانت الصهيونية تريد إنشاء وطن روحي يستطيع اليهود ممارسة شعائرهم الدينية فيه. وبعدها تحول هذا الهدف إلى إقامة دولة ,فالوطن البديل هو أيضاً هدف من أهداف الكيان الصهيوني، وليس أمراً جديداً، بل هو هدف تكتيكي مرحلي ,فالأردن يأتي بعد فلسطين، والدولة اليهودية التي يحلم بها اليهود تشمل فلسطين والأردن، وجنوب لبنان، وجنوب سوريا ,ولقد ورد في مؤتمر السلام(1919) في باريس من قبل المنظمة الصهيونية" :حدود فلسطين في الشرق خط محاذ للخط الحديد الحجازي، وغرباً منه ينتهي في خليج العقبة "(التل، 18:1990).

تطور الطرح الاسرائيلي من الخيار الفلسطيني بأقامة حكم ذاتي فلسطيني الى الذهاب الى طرح جديد عرف بالخيار الاردني، حيث تبلور فكر لدى الساسة الإسرائيليين منذ وقت مبكر ليطرحوا مؤامرة الوطن البديل، على اعتبار ان الاردن يشكل الطرح الامثل لحل مشكلة الفلسطينيين، حيث تبنت حكومات حزب العمل الخيار الاردني، حيث صاغ ألون تصورا "جديد يتمثل بتغير الخيار الفلسطيني المعقد بأنشاء الحكم الذاتي الى التوجه نحو الخيار الاردني الذي سيستلم المنطقة , هذا يبعد اسرائيل عن مواجهة تعقيدات الوضع الفلسطيني (الدويكات، 2009: 72).

تقدم حزب العمل بوثيقة تضمنت وجود دولتين مستقلتين، اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ودولة عربية الى الشرق تضم الهويتين الفلسطينية والاردنية، ويتبع ذلك قيام كنفدرالية اردنية فلسطينية اسرائيلة على المدى البعيد (الحباشنة، 2004: 51).

من هنا يكمن الخوف من إسرائيل ومخططاتها، وخصوصاً أن عمليات السلام التي عقدت ,لم تعطي حتى الآن نتائج مجزية، وما زالت إسرائيل تماطل بإعطاء

فلسطين الضفة الغربية، واعتراضها المستمر بأن تكون دولة مستقلة وذات سيادة، كل هذا يرجع لأسباب دينية، إذ إن الفكر اليميني الإسرائيلي يعتبر أنه إذا تلاشت الأسباب الدينية التي دفعت بيهود أوروبا إلى القدوم إلى فلسطين فسيؤدي ذلك إلى هجرة عكسية، أي هجرة اليهود من فلسطين وعودتهم إلى أوروبا ,وهنا ستبحث إسرائيل عن وطن بديل للفلسطينيين، فإن هناك احتمالاً بأن لا تلتزم بالاتفاقيات، وتقوم بتهجير أهل الضفة الغربية ,والمتوقع أن يكون الأردن هو الممر، فلو أرادت إسرائيل إعطاء الفلسطينيين حدود (1967) لما كانت ماطلت حتى الآن، وهنا يكمن الخوف (ابوعمر، 2010: 174).

إن من مصلحة الطرفين الأردني والفلسطيني أن يبنوا علاقة مستقبلية مبنية على التعاون (مثل الكنفدرالية) لمواجهة المخطط المستقبلي للعدو الإسرائيلي ,ومن مصلحة الأردنيين الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، كحق تقرير المصير، والعودة، ومن مصلحة الفلسطينيين أن لا يتحدثوا كثيراً عن الحقوق المنقوصة، وخصوصاً أن لو تساوت حقوقهم السياسية مع الشعب الأصلي، فسيشكل ذلك حجة تستند إليها إسرائيل، بأن الشعب الفلسطيني قد أصبح متأقلما في الأردن من كافة النواحي، ولديه كافة الحقوق، ولم يبق من داعٍ بأن يطالب بالعودة، بما أنه أصبح له وطن جديد يمارس فيه كافة حقوق المواطن الأصلي، كما و يشكل خيار الكنفدرالية مبررا "لجعل الاردن الوطن البديل والذي سيستوعب الجزء الاكبر من الفلسطينيين، وخاصة اللاجئين او المهاجرين في الوطن العربي، ولعدم توفر حلول واضحة وضمانات لدى القيادة الاردنية، يبقى خيار الكنفدرالية يشكل تخوفا "نتيجة تبعاته الداخلية (الخزندار، 2002: 20)

2.5.4 التخلي عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين:

تعتبر قضية اللاجئين وحق العودة احدى اهم القضايا في أية مشاريع سياسية يرتبط بها الجانبين الاردني والفلسطيني معا "او تسوية مع الجانب الاسرائيلي، فقد عالجت أتفاقية وادي عربة تلك القضية، بحيث سيصبح فلسطينيو المخيمات حكما " بموجب أنظمة وقوانين الكنفدرالية أما أردنيين أو مواطنيين في الجانب الفلسطيني من الكنفدرالية يحملون الجنسية الفلسطينية، حسب المكون السياسي الجديد للفلسطينيين , هذا ما يفقدهم صفتهم وحقوقهم كلاجئين، حيث اكدت بنود اتفاقيتي اوسلو وادي عربة

ماسبق بحيث يتم طي اية حقوق او مطالبات تاريخية لاي من الطرفين على الطرف الاخر تتصل بالفترة التي تسبق قيام الدولة والتوقيع على الاتفاق النهائي، كما سيتم طرح على طاولة المفاوضات عملية التبادلية الديموغرافية وهي ترحيل متبادل بين اهالي الجليل ببعض المستوطنات ذات الكثافة السكانية القليلة المقامة على الجانب الفلسطيني من الكنفدرالية , والتنازل القطعي والمتبادل للاجئين عن حق العودة أو التعويض (حلوم، 19-20).

إذا ما تم قيام دولة فلسطينية دون الاعتراف بحق العودة، فإن اللاجئين سيعتبرون مواطنين في الدولة الفلسطينية، حتى وإن كانوا يعيشون في الخارج، بحيث تتحول قضية اللاجئين إلى قضية مهاجرين أو رعايا أجانب يتبعون" للكيان المتشكل ," ومع امتلاك الفلسطينيين جوازات سفر فلسطينية سيحل مشكلة المواطنة في الدول المضيفة، فيما ستكون لهم جنسية وجوازات سفر و"دولة "يستطيعون نظرياً العودة إليها إذا رغبوا بذلك ,وحتى مع قيام دولة في غزة وعلى (40%) من الضفة الغربية، حسب اقتراح بعض الساسة الإسرائيليين، فإن المسائل المتصلة بالاحتلال ستختفي من خلال تغيير المصطلحات .ويعبر هذا الوضع عن الخطورة التي ستشوه حقيقة الصراع العربي-الصهيوني، حيث تستبدل عبارة خلاف أو نزاع بين دولتين بعبارة الاحتلال، وتحل عبارة المهاجرين محل اللاجئين (سعدالدين، 2014: 1-2) .

الفصل الخامس

العوامل المؤثرة على الكنفدرالية وتسوية القضية الفلسطينية

1.5 الموقف العربي من الكنفدرالية الأردنية – الفلسطينية وعملية التسوية:

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي حالة خاصة في تاريخ الصراعات في العالم، ولذلك شهد هذا الصراع العديد من مسارات التفاوض وعمليات التسوية السياسية، كما شهد العديد من الحروب منذ بدايته، ولكن لم تتمكن عمليات التفاوض ولا الحروب من حسم هذا الصراع، على الرغم من نجاح بعض مسارات التفاوض الثنائية، وتعتبر اتفاقية كامب ديفيد بداية عملية التسوية السياسية بين الدول العربية وإسرائيل، والتي كانت نتيجة لعوامل متعددة من أهمها إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل، فضلاً عن رؤية الرئيس الراحل محمد أنور السادات ومبادرته، وعلى الرغم من ذلك شهدت عملية السلام منذ كامب ديفيد وحتى بداية التسعينيات تراجع الاهتمام الأمريكي بتحقيق تطور في عملية التسوية السياسية على باقي المسارات ,ولكن شهدت تسعينيات القرن العشرين العديد من التطورات الدولية والإقليمية والعربية التي دفعت إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام وإلى الدخول في عملية التسوية السياسية وفقاً للرؤية الأمريكية الخاصة بالحل السلمي والمتمثل في دخول الأطراف العربية في مفاوضات مباشرة وأحياناً سرية مع إسرائيل مثل اتفاق أوسلو (ياسين، 2008: 23).

ونتيجة لإخلال إسرائيل بالمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية التسوية السياسية، وتراجعها عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها تجمدت عملية التسوية السياسية وخاصة بعد اغتيال رابين 1995 وتولي نتنياهو رئاسة الوزراء، وعلى الرغم من عقد العديد من المفاوضات والاتفاقات تحت رعاية وبوساطة الولايات المتحدة الأمريكية، مثل اتفاق الخليل واتفاق واي ريفر في عهد نتنياهو واتفاق شرم الشيخ في عهد باراك، حدثت انتفاضة الأقصى وجددت عملية التسوية السياسية وخاصة بتولي شارون رئاسة الوزراء في إسرائيل (الرشيدي، 1998: 16-23).

وفي قمة بيروت عام (2002) في ظل تراجع عملية التسوية السياسية وتصاعد العنف طرحت الدول العربية المبادرة العربية للسلام ، ولكن هذه المبادرة لم يؤخذ بها ومن مؤشرات ذلك طرح الولايات المتحدة الأمريكية عام (2003) لمبادرة جديدة للسلام من خلال خريطة الطريق كأساس للتفاوض ولتحقيق تسوية سياسية، والتي تعثر تنفيذها نتيجة للسياسة الإسرائيلية ,ونتيجة لجمود عملية السلام أعيد طرح المبادرة العربية عام (2007) في قمة الرياض باعتبارها رؤية عربية للسلام في الشرق الأوسط، ولكن للمرة الثانية لم تحظى هذه المبادرة بالقبول سواء من الجانب الأمريكي أو الجانب الإسرائيلي، ومن مؤشرات ذلك استئناف المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي من خلال عقد مؤتمر أنابوليس للسلام والذي يستند إلى خريطة الطريق كأساس ومرجعية للتفاوض(ياسين، 2008: 59).

تظهر هنا الدول العربية الفاعلة والمباشرة في الموقف السياسي لخيار الكنفدرالية، فارضة عليها المصالح والقضايا وإسقاطات القضية الفلسطينية وخاصة قضية اللاجئين، مثل سوريا ومصر، ويرتبط ابعاد مواقفها، بدورهما السياسي الإقليمي عامه، وتجاه القضية الفلسطينية خاصة، واثر الكنفدرالية على مصالحهما الاقتصادية، واثر الكنفدرالية على قضية اللاجئين الفلسطينين المتواجدين على اراضي تلك الدول , حيث لن تقبل الدول المضيقة للاجئين , مصر وسوريا ولبنان بوجود كونفدرالية تتجاوز حل قضية اللاجئين في اطار ثنائي متجاوزا"حل اللاجئين المتواجدين لديها (الخزندار، 2002: 40).

2.5 الموقف الدولي في تسوية القضية الفلسطينية:

1.2.5 الدور الأمريكي في تسوية القضية الفلسطينية

برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة ومسيطرة عسكريا "وسياسيا "على الساحة الدولية، وذلك في السنوات الأخيرة من عقد الثمانيات بداية انهيار نظام القطبية الثنائية التي حكمت ميزان العلاقات الدولية منذ مايقرب من نصف قرن ,هذا كله أضاف الى رصيد مكاسب الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

بالاستقراد ومركزية الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط (عبد الغني، 1990: 13).

قد حصلت بعد (هجمات/11 أيلول 2001) نقلة نوعية في عودة الاهتمام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وبقضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، عندما أخذت الإدارة الأمريكية تعد نفسها للتدخل الفعال لحسم هذا الصراع، كما أعلنت، وذلك من خلال وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام(1967) ، وإقامة دولة للفلسطينيين ,وتمثل ذلك في إعلان الرئيس بوش عن فكرة الدولة الفلسطينية التي كانت ستطرح على الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل (أحداث/11 أيلول) لولا أنها تأجلت بفعل هذه الأحداث، وكرر هذه" الفكرة "وزير خارجيته عدة مرات ,إضافة إلى أنه تم توضيح هذه النقلة في عدة محطات، كان أهمها ,(مبيضين، 2007: 9–44):

1- خطاب الرئيس بوش الذي ألقاه حول الوضع في الشرق الأوسط في (24/6/2002).
2- الخطاب الذي ألقاه كولن باول وزير الخارجية الأمريكي بخصوص مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط.(12/12/2002)
3- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، التي أثرها البيت الأبيض في (أيلول 2002)وبناءً على ذلك يمكن توضيح ملامح الإستراتيجية السياسية الأمريكية الجديدة تجاه العرب والقضة الفلسطينية والتسوية، كما يأتي ,(الحروب، 2002: 43):

أ. ضرورة وجود دولتين تعيشان معاً في أمن وسلام ,دولة فلسطينية قابلة للحياة مع الدولة الإسرائيلية، وإن عملية التسوية يجب أن لا يتم اقتصارها على حل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن يجب أن تتضمن بناء شرق أوسط جديد، بإدخال تغييرات في القواعد والبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبنى السياسية لتقوم على نشر الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والتغيير في مفاهيم المنظومة التربوية والثقافية في المنطقة العربية.

ب. ستحاول الولايات المتحدة العمل باتجاه إجراءات وإصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية في معظم البلدان العربية بمختلف الوسائل بما فيها القوة العسكرية.

ج. أصبحت الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد معها أكثر تفهماً لضرورة إيجاد حل نهائي لمختلف جوانب الصراع العربي الإسرائيلي لإدراكهم أهمية ذلك للاستقرار والسلام في العالم في منطقة حيوية للعالم الغربي.

د. ضمان أمن وتفوق إسرائيل في المنطقة، والجديد بخصوص هذا الأمر هو انحياز هذه الإدارة للتيار الليكودي في إسرائيل بقيادة شارون، وعلى خلاق الإدارات السابقة كانت تفضل حكومات حزب العمل.

ويبرز الموقف الامريكي ازاء وثيقة جنيف في تحرك الكونجرس الامريكي لتقديم مشروع يطالب المجتمع الدولي بالاعتراف بالوضع الصعب للاجئين اليهود القادمين الى اسرائيل من البلدان العربية، وان على وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين ان تضع برنامجا "لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في اماكن إقامتهم الحالية، ومطالبة الدول العربية التعاون لتحقيق هذه الغاية (ياسين، 2008: 30) .

2.2.5 الموقف الأوروبي من تسوية القضية الفلسطينية:

بحكم الموقع الجغرافي والدافع السياسي والاقتصادي للاتحاد الاوروبي اوجب التعامل مع الدول العربية والاهتمام بما يدور في الشرق الأوسط وبالقضية الفلسطينية، كما أن قدر الدول العربية أن تبحث عن حليف لها يدافع عن مصالحها وقضاياها، في عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الحليف الرئيس لإسرائيل ,فحتى الحرب العربية الإسرائيلية عام(1967) ، لم تكن لأوروبا سياسة جماعية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت تشعر بصعوبة في تعاملها مع المنطقة بين الالتزام نحو أمن إسرائيل وبين مصالحها التقليدية في العالم العربي، باستثناء فرنسا برئاسة شارل ديجول وقتئذ والذي أعلن عشية الحرب بأنه لن يؤيد المعتدي ولن يقف في صف البادئ بالعدوان .ولكن بعد الحرب ظهرت حيوية المصالح الأوروبية الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة .ولكنها فشلت في تقديم بديل لانفراد الولايات المتحدة بقيادة التحالف الغربي نتيجة لمشاكلها الاقتصادية والمالية .وبعد أزمة النفط عام(1973) ، ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية أخذت أوروبا تسعى إلى المشاركة من أجل البحث عن تسوية سلمية من ناحية، والإسهام في عملية تنمية المنطقة من ناحية أخرى .حتى جاء

إعلان البندية لدو الجماعة الأوروبية (حزيران،1980) تقويماً للاهتمام بقضايا المنطقة حول الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات (عبدالفتاح، 2004: 128-132) .

ونتيجة للمتغيرات الدولية الجديدة وانفراد الولايات المتحدة بالسياسة الدولية فقد أصبح الاتجاه نحو تحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية في المنطقة؛ حيث كان دور أوروبا شكلياً في مؤتمر مدريد عام(1991) ، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الراعية لمحادثات التسوية والتوقيع عليها، إذ تم التوقيع على اتفاق (أوسلو) في واشنطن في(1993-9-12) ، حيث تراجعت أوروبا إلى المقعد الخلفي في هذه المحادثات، ولم تساهم إلا في المباحثات المتعددة الأطراف من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية ,وهكذا فإن الدور الأوروبي حتى تلك اللحظات بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي كان محدوداً لعدة أسباب، وعلى رأسها عدم موافقة وقبول واشنطن لهذا الدور، ورفض إسرائيل له، وعدم وجود دور عربي مساند وفاعل للدور الأوروبي .ولكن حصل توافق أوروبي نوعي على أهمية العلاقة بين منظمة التحرير وإسرائيل، مما أدى إلى التمويل الأوروبي للسلطة الفلسطينية وتعزيز علاقة التعاون مع إسرائيل، وبالتالي فقد اتصفت المسيرة الدبلوماسية الأوروبية تجاه الصراع بسياسة الإعلانات ومهمات الاستقصاء للمعلومات والبحث عن بعض المبادرات، على اعتبار أن السلام في حوض المتوسط لا يمكن فصله عن السلام في الشرق الأوسط، الذي يحتوي على بحيرة كبيرة من الطاقة التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي والأوروبي بالتحديد (مبيضين، 2007: 25) .

أصبح بيان قمة الاتحاد الأوروبي في فلورنسا (22 حزيران 1996) هو المحطة الرئيسة في انطلاق الدور الأوروبي والمرجعية السياسية التي يستند عليها فيما بعد، أكد أن السلام في المنطقة يشكل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي ,وكان من أهم الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في الخامس من تشرين الأول لعام(1996) هو تعيين ميجيل موراتينوس مبعوثاً دولياً لعملية السلامة، كخطوة نوعية في الموقف الأوروبي في عملية التسوية، وتحول نوعي في الاهتمام بقضية مهمة، وكذلك تأكيد

ربط الدول الاقتصادي للاتحاد في عملية التسوية بدور سياسي محتمل، تمثل بداية بزيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى مدينة القدس أواخر تشرين الأول(1996) ، والتي زار فيها الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وفي هذه الزيارة خاطب الرئيس جاك شيراك المجلس التشريعي الفلسطيني داعياً إلى :

1- إقامة دولة فلسطينية.
2- مبدأ الأرض مقابل السلام.
3- احترام المؤسسات الديمقراطية في فلسطين.
4- تطوير علاقات ودية مع السلطة الفلسطينية.
5- التنديد بإقامة المستوطنات الإسرائيلية.
6- أن تكون القدس جزءاً من أية تسوية سلام (نوفل، 2003: 39).

وقد عدت هذه الزيارة حدثاً كبيراً حيث إنه أول رئيس يلقي كلمة في المجلس التشريعي الفلسطيني، والأكثر أهمية من ذلك هو الدعوة إلى دور أوروبي في عملية التسوية إلى جانب الولايات المتحدة .ولكن الأخيرة رفضت ذلك لرغبتها في احتكار الدور، وكذلك رفضت إسرائيل ذلك، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الموقفين الفرنسي والإسرائيلي .وبالتالي، عندما قدمت الدول الأوروبية فرنسا وبريطانيا والسويد (آذار، 1997) مشروع قرار لمجلس الأمن يندد بقيام إسرائيل ببناء مستوطنات في القدس الشرقية، فقد استعملت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضده، مما يدل على هشاشة الدور الأوروبي وضعفه، وعلى عدم الرغبة الأمريكية بتخطي الحدود الموضوعة لأوروبا ضمن التحالفات الغربية، وهو ضربة قاسية للموقف الأوروبي في قضية التسوية.(Mahdi, 2004, PP. 25-29)

وفي أواخر عام (2001) وأوائل عام(2002) ، وضحت الخطوط العامة للدور الأوروبي في الشرق الأوسط في لجوئه لدبلوماسية الوجود المتواصل في المنطقة من خلال إبقاء وزير خارجية الاتحاد في المنطقة، والقيام بزيارات مكثفة للمفوض الأعلى للسياسة الخارجية والدفاعية المشتركة (خافيير سولانا) وللمبعوث الأوروبي (ميجيل موراتينوس) والذي خلفه (مارك اتوي) في (تموز، 2003)، للدلالة على حجم الالتزام الأوروبي بعملية السلام وتأكيد احترام قواعد اللعبة في إدارة الصراع والتسوية التي

نشأت عن مؤتمر مدريد وتكرست في أوسلو ومنها عدم المساس بالسلطة الوطنية الفلسطينية وبرئيسها، وضمن جهود الاتحاد الأوروبي، فقد ساندت الدنمارك التي كانت تترأس الاتحاد الأوروبي في(26-8-2002) قيام دولة فلسطينية مستقلة عام(2005) في إطار خطة لإحياء عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط، وأعلنت بأن الخطة تستند إلى أفكار بعض الدول العربية والولايات المتحدة وألمانيا، وأنها تهدف إلى تحقيق موقف أوروبي مشترك، وتتكون الخطة من ثلاث مراحل :

1- وضع اتفاق أمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين ينهي دوامة العنف الحالية.
2- إعداد إصلاحات داخلية فلسطينية من بينها اعتماد دستور ديموقراطي ونظام قضائي مستقل.
3- إجراء مفاوضات نهائية حول الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطينية جديدة تشمل مسألة القدس (نوفل، 2003: 41).

3.2.5 الدور الروسي (الاتحاد السوفيتي) في تسوية القضية الفلسطينية:

حدثت إعادة هيكلة للمصالح الروسية في هذه المنطقة بحيث تراجعت الأهداف الأيديولوجية أمام مواجهة الأهداف والتحديات الاقتصادية وذلك في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتدهور الأوضاع الداخلية في روسيا وانتهاء الحرب الباردة على الصعيد الدولي، حيث تراجعت أهمية منطقة الشرق الأوسط في سلم أولويات السياسة الروسية، وذلك مع انشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية، واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية والحصول على التقنية الغربية المتقدمة والمساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا، من ناحية أخرى ,إلا أن هذا لا يعني أن منطقة الشرق الأوسط قد فقدت أهميتها بالنسبة لروسيا، (الشيخ، 1998: 108).

حاولت روسيا استئناف الدور السوفيتي السابق في رعاية السلام، إذ نجحت في عقد مؤتمر المفاوضات متعددة الأطراف في موسكو (28 كانون الثاني 1992)، للتأكيد على دورها كراع لعملية السلام، ولإبراز أهمية هذا الدور في دفع هذه العملية نحو مزيد من التقدم ,إلا أنه لم يظهر خلال انعقاد هذا المؤتمر ما يشير إلى أن هناك ما هو جديد في التصور الروسي ودوره في التسوية السلمية، خصوصاً عند مقارنته

بالتصور السوفيتي السابق لهذه التسوية ,فقد كانت عملية التفاوض في مدريد تبشر بأن تكون أوسع تأثيراً، ففي مدريد، برعاية الاتحاد السوفياتي آنذاك والولايات المتحدة الأمريكية، وبوجود ممثلي هيئة الأمم المتحدة، تم إطلاق ما سمي بالـ" مسارات الثنائية " (المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية الاردنية)، ثم مع كل من الفلسطينيين والأردنيين على حدة، وكذلك مع الوفدين (السوري واللبناني)(Hermann, 1998, P. 7) .

في موسكو تم مباشرة" تعيير "متعدد الأطراف لعملية السلام في الشرق الأوسط في كانون الثاني/يناير (1992) ، وتألفت خمس مجموعات عمل :لمراقبة العمليات العسكرية والأمن الإقليمي، ولمتابعة قضية اللاجئين، وثالثة للمصادر المائية، وأخرى للنمو الاقتصادي، وخامسة لمتابعة المشكلات البيئية ,كان المفروض أن يعمل التوجه المتعدد الأطراف على حل مسألة بالغة الأهمية، وهي :البحث عن حلول للمشكلات الأكبر على النطاق الإقليمي العام ,وكان القصد هو أن المجموعات المتعددة الأطراف، بفضل اللحظة" الموحدة "في العمل، سوف تتمكن من التخلص من النفور النفسي بين العرب والإسرائيليين، وبناء مناخ من الثقة المتبادلة، بصورة أفضل من المسارات الثنائية ,وحاولت روسيا أكثر من مرة ,إعادة إحياء عمل المجموعات المتعددة الأطراف، وكان الاجتماع الدولي الأول الذي شارك فيه فلاديمير بوتين، في موسكو شباط/فبراير لعام (2000) للمشاركين في عملية السلام في الشرق الأوسط، حول مسألة استئناف عمل المجموعات العاملة، لكن للأسف لم يتم تنفيذ أي من الحلول البناءة المتعلقة بهذه المسألة (باكلانوف، 2005: 47–56)

3.5 الموقف الداخلي الأردني والداخلي الفلسطيني حيال الكنفدرالية بين البلدين:

قدمت بعض الدراسات خلال فترتين زمنيتين شملتا عامي (1997–1995) والتي قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الاردنية ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، لدراسة الموقف والراي العام للطرفين اتجاه العلاقة الوحدوية بشكل عام والكنفدرالية بشكل خاص، حيث جاءت نتائج الاستطلاعين عام (1995)إلى أن معظم قطاعات العينة الأردنية تؤيد وحدة اندماجية أولاً وكنفدرالية ثانياً، على العكس من ذلك كان التأييد في فلسطين للعلاقة الكنفدرالية أولاً والوحدة

الاندماجية ثانياً، حيث يوضح الجدول (1) نسبة التأييد لشكل من أشكال الوحدة بين فلسطين والأردن(1995) ، وكما يأتي (الخزندار، 2002: 30-31):

جدول(1)

نسبة التأييد لشكل من أشكال الوحدة بين فلسطين والأردن(1995)

نوع الوحدة	الأردن			فلسطين	
	العينة الوطنية	عينة المخيمات	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع
وحددة اندماجية	%1.58	%9.69	%1.29	%8.18	%3.25
وحدة فدرالية	%6.10	%3.8	%0.8	%9.5	%3.7
وحدة كونفدرالية	%2.21	%4.16	%1.57	%8.66	%6.60
غير ذلك	%3.0	%5.0	%0.3	%6.3	%2.3
لا أعرف	%2.3	%8.3	%7.2	%9.4	%6.3

واستطلاع الرأي العام للمجتمعين الفلسطيني والأردني عام (1997) فيما يخص مستقبل العلاقة بين الطرفين إلى أن (5.85%) من المجتمع الأردني يميلون إلى إقامة رابط وحدوي بين الأردن وفلسطين، وعند السؤال عن نوع هذا الرابط أشار (4.48%) من العينة إلى تأييدهم وحدة اندماجية أولاً، ويأتي خيار الكنفدرالية ثانياً، بنسبة (17%) تقريباً، وأشارت النتائج إلى أن (63%) من المجتمع الأردني يميلون إلى خيار وحدة اندماجية أولاً، في حين يأتي خيار الكنفدرالية ثانياً بنسبة(19%) وأن المجتمع الفلسطيني يميل إلى إقامة رابط وحدوي بنسبة (6.69%) ويميل إلى خيار الكنفدرالية أولاً بنسبة(37.9%) ، في حين يأتي خيار الوحدة الاندماجية ثانياً بنسبة.(6.25%)

جدول(2)

نسبة التأييد لشكل من أشكال الوحدة بين فلسطين والأردن(1997)

هل تؤيد إقامة أي رابط وحدوي بين الأردن وفلسطين في إطار العلاقة المستقبلية؟

	الأردن			فلسطين	
أريد	%0.84	%9.86	%9.68	%8.70	%6.69

لا أريد	%6.10	%3.8	%6.26	%2.25	%1.26
لا رأي	%4.5	%8.4	%5.4	%0.4	%3.74
ما هو نوع الرابط الوحدوي الذي تؤيد قيامه؟					
وحددة اندماجية	%6.26	%8.69	%7.26	%9.23	%6.25
وحدة فدرالية	%7.13	%9.7	%6.18	%7.25	%2.21
وحدة كنفدرالية	%8.18	%0.15	%2.38	%3.37	%9.37
غير ذلك	%8.1	%2.3	%7.9	%0.8	%0.9
لا أعرف	%9.2	%1.4	%8.6	%2.5	%2.6
لو أقيمت كنفدرالية أردنية فلسطينية ورغبت إسرائيل بالانضمام إليها، فإنني؟					
أقبل	%2.5	%6.6	%0.8	%8.9	%6.8
أعارض	%4.85	%4.83	%1.85	%3.84	%9.84
أخرى	%4.1	1%1.2	%2.3	%9.2	%1.3
لا رأي	%7.7	%9.7	%7.3	%0.3	%5.3

4.5 الكنفدرالية الحل للقضية الفلسطينية:

بحكم العلاقات التاريخية والجغرافية التي جمعت الشعبين، ولأن نسبة كبيرة من الفلسطينيين قد استقروا وعاشوا في الأردن، فأثر ذلك على العلاقات السياسية والاجتماعية ,لذلك عند الحديث عن الأردن لايمكن إغفال القضية الفلسطينية ,فهي قضية عربية تخص العرب بشكل عام، وتخص الأردن بشكل خاص، فبدأت قضية اللاجئين بالتشكل، وبات السؤال في كيفية التعامل معها، خصوصاً في ظل المشاريع الإسرائيلية التي تتحدث عن (الوطن البديل) وقضية الانتماء، وقضية المواطنة، وحق تقرير المصير حق العودة وقضية المقدسات، كلها أمور أثرت في جوهر العلاقات الأردنية – الفلسطينية سواء أكان تأثيراً سلبياً أم إيجابياً.

1.4.5 حل قضية اللاجئين:

أن أكثر التعريفات شيوعاً هو ذلك التعريف الذي تتبناه الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنصوص عليه في ميثاق(1951) ، وينص على أن اللاجئ" :شخص يقيم خارج موطنه الأصلي ويرفض العودة إليه خشية من الاضطهاد على خلفيات عنصرية أو دينية أو قومية أو بسبب انتمائه لفئة اجتماعية معينة أو بسبب وجهة نظر أو انتماء سياسي معين ,وعلى الرغم من وجود هذا التعريف إلا أن اللاجئين الفلسطينيين أصروا على أن يكون لهم تعريف مختلف عن باقي اللاجئين، كي لا يندرجوا ضمن تعريف عام للاجئين حتى لا تذوب قضيتهم وتهبط إلى مركز متدنٍ، حيث تعتبر قضيتهم من أهم قضايا اللاجئين ,وإذا وافق اللاجئون الفلسطينيون على تعريف عام للاجئ، فإنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى إنكار حقهم في العودة إلى وطنهم (آزرت، 2001: 4).

1.1.4.5 مفهوم اللاجئ الفلسطيني:

عرفت وكالة الغوث اللاجئ الفلسطيني بأنه" :الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته الدائم إلى ما قابل عامين من انفجار حرب عام (1948) والذي خسر سكنه وأسباب معيشته نتيجة لتلك الحرب "(يحيى، 1998: 17).

وتعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من أهم قضايا الصراع العربي الصهيوني , فتم إجلاء ثلث الشعب الفلسطيني بعد حرب(1948) ، أي حوالي (850-750) ألف نسمة توزعوا على نحو التالي :لبنان (104) آلاف نسمة، قطاع غزة (200) ألف نسمة، الأردن (115) ألف نسمة، الضفة الغربية (360) ألف نسمة، سوريا (182) ألف نسمة (كيالي، 1996: 11).

وهنالك مفهوم النازحين الذي ظهر بعد 1967 بعد العدوان الاسرائيلي، حيث نزح ما لا يقل عن (200,000) فلسطيني نصفهم من اللاجئين القدامى عام 1948 ويطلق عليهم احيانا "اللاجئين النازحين للدلالة على انهم لجأوا مرتين، في حين ان نصف العدد شردوا لاول مرة (عمرو، 1997: 593).

2.1.4.5 وضع اللاجئين الفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية:

بعد حرب عام (1948) هاجر عدد كبير من الفلسطينيين إلى الأردن ,وكانت هذه الهجرة قسرية إجبارية لدى الفلسطينيين الذين هاجروا خوفاً على أموالهم وعائلاتهم، فقرروا اللجوء إلى دول مجاورة لهم، وكان النصيب الأكبر لدولة الأردن، بحيث شجع التاريخ المشترك بين الأردن وفلسطين المهاجرين إلى اللجوء إليه ,ولم يدرك المهاجرون، في ذلك الوقت أنهم لن يعودوا إلى فلسطين، وخصوصاً أن الإعلام العربي كان يعد الفلسطينيين بالتحرر (أبوعمر، 2010: 77).

يتمتع اللاجئ والنازح الفلسطيني بالحقوق السياسية والمدنية في الاردن، حيث يعيش النسبة الاكبر منهم فيها, بحيث يحق له ولاحفادة منذ سنة 1952 الحصول على الجنسية وما يتبعها من الحقوق السياسية والمدنية بالاضافة الى الخدمات الحكومية المقدمة(عمرو، 1997: 598).

بعد وحدة الضفتين زادت نسبة الفلسطينيين، حتى أصبحوا يشكلون أكثر من ثلثي السكان في الأردن ,فإن دخول أعداد هائلة من الفلسطينيين إلى الأردن أدى الى تحول ديموغرافي, إذ تمركز أغلب السكان في مناطق عمان وإربد، وأدت زيادة أعداد السكان إلى زيادة البطالة بسبب عدم القدرة على استيعاب العمال بالسرعة المطلوبة، وعلى الرغم زيادة عدد السكان هذه، والتي أدت إلى زيادة العبء على الأردن، لكن من جانب آخر أدت إلى زيادة نمو قطاعات الإنشاءات والإدارات الحكومية، أي القطاعات التي تتحمل كثافة عمالية، ما أثر في زيادة دخل الأردن من خلال عائدات وأجور الفلسطينيين الذين يعملون في دول الخليج والتي كانوا يرسلونها لعائلاتهم في الأردن (الصائغ، 2009).

وخارج العمل السياسي (الذي يطالب فيه الفلسطينيون أن يشغلوا 50% من القطاع الحكومي) ليس هناك أي تمييز بين الفلسطينيين والأردنيين، وأن المجتمع الأردني بدأ بالتنامي في المجالات الاجتماعية والثقافية على أسس الانتماء إلى مجتمع واحد، هذا الأمر قادر أن يخفف من حدة الإحباط والمنافسة بين الأردنيين

والفلسطينيين، حيث نرى أن المجتمع الأردني بذل جهد لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين . وعليه، تعتبر دعوة الحقوق المنقوصة باطلة لأسباب عدة:

1- هذه المزاعم تعتبر مؤامرة على الشعبين، وبالأخص الشعب الفلسطيني ,هذا يجعلهم يفكرون بالبقاء في الأردن والتنازل عن حق العودة.
2- فهنالك حقوق للشعوب الأصلية، فإن هذا الاعتداء ما هو إلا اعتداء على الشعب الأردني وحقوقه السياسية في وطنه.
3- تتنافس هذه المزاعم مع السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث جاء في ملف اللاجئين والنازحين ما ينص على سياسة رفض التوطين ورفض التخلي عن حق العودة.
4- تعتبر مثل هذه المزاعم دعوة باطلة تأتي على حساب الأردن الذي احتضن اللاجئين وبذل جهده لإعطائهم حياة كريمة، فبالإضافة إلى التضحيات العسكرية فهو ترك للفلسطينيين المجال في التعليم والتجارة وغيرها من أمور.
5- إن المزاعم التي تدعوا إلى المساواة بين الأردنيين والفلسطينيين في المراكز السياسية مبنية على أسس خاطئة، إذ إن هذا الطرح بحد ذاته ليس عادلاً، فحقوق اللاجئين تختلف عن حقوق المواطنين الأصليين ,فالأولى تعني مساعدتهم على استعادة حياتهم السابقة، وعلى حقهم في العودة، وحمياتهم من الأخطار، وليس توطينهم وإعطائهم حقوقاً متساوية مع الأردنيين، وبالمقابل، فإن على الدولة المحافظة على حقوق سكانها الأصليين وحمايتهم.
6- رغم أن القطاع السياسي معظمه من الأردنيين إلا إنه في المقابل القطاع الاقتصادي أغلبه من الفلسطينيين.
7- إن هذه الفتن ستؤدي إلى زعزعة أمن الأردن ,ومن الممكن أن تؤدي في المستقبل، إلى زيادة أطماع اليهود فيه.
8- تتناقض هذه الدعاوى مع فكرة المحافظة على الهوية والشخصية الفلسطينية (أبوعمر، 2010: 83).

3.1.4.5 الكنفدرالية الأردنية–الفلسطينية كحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين:

نجد أن الفهم الاصطلاحي للوطن البديل إسرائيليا "وخاصة عند اليمين المتطرف، يعني تقسيم فلسطين، يعني دولة إسرائيل غرب النهر، ودولة فلسطين شرق النهر، بمعنى ان الأردن هو فلسطين، اي ان فلسطيني الضفة الغربية بلدهم شرق النهر وليس غربة، مما يعني ترحيلهم إلى الضفة الشرقية الأردن (الحمد، 2010: 17).

رحلت جميع الاتفاقيات في عملية السلام العربي الإسرائيلي مصير اللاجئين والنازحين في الأردن إلى المراحل الأخيرة من مفاوضات الحل النهائي ,ويتم التفاوض على إدخالهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مرهون بالاتفاق مع الجانب الأردني والفلسطيني والإسرائيلي (عمرو، 1997: 608).

تتطلع إسرائيل الى إتباع الضفة الغربية إلى الأردن متطلعة بذلك إلى عدم المسؤلية مستقبلا "اتجاه الأرض والسكان الذين احتلت أرضهم، ويولد لديهم قناعة بوجود دولة كبيرة ترعاهم، وبعد فشل قمة كامب ديفيد (2000) واندلاع انتفاضة الأقصى، بادر العديد من الشخصيات السياسية والأكاديمية في الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في لقاءات مشتركة هدفت إلى إيجاد أفكار جديدة وخصوصاً في القضايا المؤجلة ولتمهيد الطريق لعودة المفاوضات والتوصل إلى حل، من أهم هذه المبادرات وثيقة سري نيبة وعامي أيالون في حزيران (2002) ومبادرة جنيف في (2003) (الحمد، 2010: 49) .

أولاً :وثيقة نيبة/ ايالون (خارطة الهدف):

جاءت هذه الوثيقة نتيجة للقاءات غير رسمية متكررة بين الطرفين برئاسة نيبة مسؤول ملف القدس في حينه وأيالون رئيس جهاز الشاباك السابق، اشتملت هذه الوثيقة على العديد من البنود التي تناولت قضايا الخلاف بين الطرفين، فتحدثت عن دولتين لشعبين يهودي وفلسطيني بحدود فاصلة على أساس خط الرابع من حزيران (1967)، وتبادل أراضي ,وهنا تم إسقاط حق العودة بمعناه المتعارف عليه.

ثانيا : "وثيقة جنيف :

بدأت هذه المفاوضات على شاطئ البحر الميت في الأردن عام(2003) ، وسرعان ما انتقلت إلى جنيف، جاء الوفد الفلسطيني بقيادة ياسر عبدربه (وزير الثقافة والإعلام سابقاً) وعضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ومعه آخرون من مؤسسات المجتمع الفلسطيني، أما عن الجانب الإسرائيلي فقد جاء الوفد بيوسي بيلين وآخرون من أعضاء الكنيست والأحزاب، لم تختلف الوثيقة بديباجتها عن وثيقة نسيبة أيالون كونها أكدت على حل الدولتين؛ يهودية وفلسطينية إلا أنها ذكرت أن الحل سيكون على أساس قراري الأمم المتحدة (242) و (338) وتكونت الوثيقة من (17)مادة وتناولت المادة (7) التي تناولت موضوع اللاجئين، وتكونت من (14) بند تحدثت فيه عن أهمية مشكلة اللاجئين والقرارات(194، 242)، مبادرة السلام العربية، التعويض، اختيار المكان الدائم للإقامة، الخيار الحر المدروس، إنهاء وضعية اللاجئين، إنهاء المطالب، والدور الدولي، والتعويض عن الممتلكات، والتعويض عن اللجوء، وتحدثت هذه الوثيقة عن عودة اللاجئين، حيث حددت خمسة خيارات: الدولة الفلسطينية، الأراضي التي سيتم تبادلها، دولة ثالثة، دولة إسرائيل والدول المضيفة , يلاحظ هنا الأفكار الصهيونية القديمة في التوطين وعودة محدودة جداً بناءً على نظام جمع الشمل إضافة إلى التعويض (درويش،32:2011) .

تطرح الكنفدرالية الحل المطلوب لقضية اللاجئين، مع الاحتفاظ بالهوية الفلسطينية، وإزالة مسألة التخوف والذي يتمثل من هيمنة طرف على الأخر بين الطرفين الأردني من أصول أردنية والأردني من الأصول الفلسطينية، بحيث تبرز الجنسية الفلسطينية كإحدى مكونات الاتحاد الكنفدرالي بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما يبقى عودة اللاجئين في الدول العربية الأخرى بمدى تقبل الإسرائيليون بالقرارات الدولية مع واقع الضعف العربي في هذه المعادلة (الخزندار، 2002: 38-39)

5.5 حل لإشكالية القدس:

نصت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994 وعلى احترام الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية للاماكن الإسلامية المقدسة في القدس مع إعطاء الأولوية للدور الأردني التاريخي في إدارة المقدسات في مفاوضات الحل النهائي,كما المقدسات

تابعة جغرافياً للأراضي الفلسطينية، فلم تزال المقدسات الدينية تدار لغاية الآن من قبل وزارة الأوقاف الأردنية بالرغم من قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية 1988وفي حال تحقق خيار الكنفدرالية الفلسطينية الأردنية فإنه يبقى على دور الهاشميين التاريخي في إدارة المقدسات في القدس بشكل أكثر شرعية من خلال مؤسسات الكنفدرالية التي تعنى بمثل هذا الجانب من خلال التفاهمات بين القياديتين للطرفين، ولحين تحرير القدس وإعلانها كعاصمة للدولة الفلسطينية والتي تتبنى إحدى القوانين الفلسطينية، وتماشياً مع واقع الحال فقد يلجأ الطرفان الأردني والفلسطيني إلى إعلان عمان كعاصمة مشتركة مؤقتة في إطار مكوني الكنفدرالية (الخذندار، 2002: 42).

6.5 حل قضية الأمن والحدود المشتركة:

حاولت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام (1994) توفير الأمن للمجتمع الفلسطيني من خلال إطار اتفاق أوسلو، وما ترتب عليه من اتفاقيات لاحقة، ولحساسية موضوع الأمن عند السلطة الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والدول الراعية لعملية التسوية السلمية، فقد اعترى هذا الموضوع إشكالية فلسطينية لها ثلاثة أبعاد:

1- قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الأمن للمجتمع الفلسطيني من خلال اتفاقيات أوسلو والملاحق الأمنية ذات الشأن.
2- أصبح الأمن أحد المعايير الأساسية التي يقاس عليها نجاح أو فشل السلطة الفلسطينية في تنفيذ استحقاقات اتفاق أوسلو، وما تبعه من تفاهمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في نظر إسرائيل وأمريكا على وجه الخصوص.
3- شكلت مهام ووظائف الأجهزة الأمنية الفلسطينية إحدى أهم الإشكاليات الداخلية بين أطياف الشعب الفلسطيني المؤيد والمعارض لاتفاق أوسلو.

كما وقد تنامت ظاهرة الانفلات الأمني في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في الآونة الأخيرة، وتحديداً في السنة الثانية من الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام (2002) وأخذ القانون باليد، تنوعت صورها وتعدد أسبابها، كعمليات اغتيال أو محاولات اغتيال، طالت مواطنين وشخصيات سياسية أو حزبية عاملة، وعمليات قتل

مواطنين لأسباب مختلفة سياسية أو حزبية، أو عامة، وعمليات قتل مواطنين لأسباب مختلفة ثأرية أو مادية أو عائلية أو أمنية، وعمليات اعتداء طالت بعض رموز السلطة القضائية والمحامين، وعمليات اختطاف لشخصيات أكاديمية أو نقابية أو إعلامية أو أجنبية، وعمليات سطو مسلح على بعض المحلات التجارية .كما ظهرت أنماط من الاعتداءات المسلحة على بعض المؤسسات الحكومية والعقابية، وبعض المرافق العامة (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005).

من هنا نلاحظ ضعف الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الحفاظ على القانون ووجود العديد من الثغرات التي تعتري هذه الأجهزة، فعلى الرغم من عدم وجود ممارسات رسمية لتبادل التعاون الأمني بين المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الفلسطينية تشهد لنجاح مثل هذه التجربة، إلا أنه نظرياً تشير فكرة الكنفدرالية إلى أن وجود مثل هذا التعاون بين الجهتين قد يسهم إلى حد كبير في تعزيز التعاون الأمني وملاحقة المطلوبين جنائياً أو دولياً، إضافة إلى الاستفادة من الخبرات الكبيرة التي يمتلكها الأردن في المجال الأمني، كل هذه العوامل تعزز إيجابياً من فكرة تكوين الكنفدرالية بين المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الفلسطينية (الخزندار، 2002: 37).

يعد المتطلب الامني أحد المتطلبات الاسرائيلية و الاهداف الاسرائيلية من أي عملية سياسية، وتسعى اسرائيل الى تسليم هذا الملف الى الاردن، ويشاركهم في هذه الرؤية الجانب الامريكي على اعتبار أن الاردن لديه المقدمات للتعامل مع الملف الامني والحدود، ففي تصريح لجون بولتوت السفير السابق للولايات المتحدة لمجلس الامن في واشنطن بوسطن، قال: " ان محاولة اقامة سلطة فلسطينية يقودها الفلسطينيون قد فشلت لان الإرهابيين يسيطرون على غزة. "وقال مطالباً بعودة الضفة الغربية وفق صيغة معينة الى الأردن ، كما طالب عوزي ديان المقرب من نتنياهو إلى حل إقليمي للمشكلة الفلسطينية عن طريق إنشاء الدولة الأردنية الهاشمية الفلسطينية الموحدة وذلك كرد على التغيرات الإستراتيجية الكبيرة في المنطقة (مكي، 2010).

تتداخل قضايا السيادة والدولة الفلسطينية وقضية الحدود وهي من القضايا الإستراتيجية التي ستعالجها مفاوضات الحل النهائي بين الطرفين الفلسطيني الإسرائيلي، لقد حدد الأردن جميع حدوده مع إسرائيل باستثناء المناطق التي وقعت

تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967 حسب البند الثاني من المادة لاتفاقية السلام الموقعة بين الطرفين وهذا أبقى مفهوم الحدود بين الطرفين الأردني والفلسطيني في اطار مفهوم الضفة الغربية التي دخلت الوحدة مع الأردن 1950 قبل الاحتلال الإسرائيلي لتلك المناطق ومع خيار الكنفدرالية سيجعل قضية الحدود الأردنية الفلسطينية قضية داخلية بين الطرفين , ويخفف التشدد الإسرائيلي تجاه قضية الامن والحدود المشتركة لثقتها بالضمانات المقدمة والإمكانيات الأردنية ولن تصل إسرائيل الى الضمانات التي تطلب بها في وادي الأردن الا باتفاق أردني فلسطيني (العناني،1997: 31)، وليس من المتوقع أن تتجاوز إسرائيل هذا الملف الاستراتيجي دون ضمانات تمكنها من التحكم بعودة اللاجئين الى القطاع الفلسطيني الكنفدرالية ضمن المتفق عليه، ومطالبتها بوجود منطقة عازلة بينها وبين الكيان الفلسطيني (الخزندار، 2002: 43).

7.5 الخاتمة:

بعد الاجابة عن السؤال الرئيسي فقد توصلت الدراسة الى ما يلي :

ان حقائق العلاقة التاريخية والجغرافية الوثيقة بين الأردن وفلسطين خلال العصور، وانتماء الفلسطينيين والأردنيين القومي وواقعهم الثقافي والحياتي في الحاضر والمستقبل جعلت من هذه العلاقة حالة خاصة متميزة، تعززها طبيعة الروابط وقوة الوشائج وعمق المصالح المشتركة بينهما، مما يؤكد ضرورة استمرار هذه العلاقة وتمتينها في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاستعماري، الذي يهدد وجود امتنا العربية وحضارتها ومقدساتها، ويستهدف الأردن كما استهدف فلسطين.

كما انه ومن اجل المصلحة الوطنية الأردنية والفلسطينية لا بد من أن تكون العلاقة بينهما قائمة على الوحدة، وهي الخيار الوحيد لضمان مستقبل أفضل للعلاقة الأردنية الفلسطينية وللرد على الخطر الصهيوني على الأردن ومستقبله بعد أن هدد هذا الخطر حاضر فلسطين وماضيها، وترجع الطبيعة الخاصة للعلاقة الأردنية الفلسطينية والدعوة إلى كنفدرالية بين الطرفين الفلسطيني والأردني دون غيره من الدول العربية (مثلاً

كنفدرالية سورية فلسطينية أو لبنانية فلسطينية) إلى وجود مقومات وظروف موضوعية بين الطرفين، لم تتوفر بنفس الحجم والقوة بين أي من الأطراف العربية وبين الشعب الفلسطيني، كما هي متوفرة بين الطرفين الأردني والفلسطيني .

دراسة خيار الكنفدرالية الأردنية–الفلسطينية هو جزء من تحليل واستشراف صورة العلاقات المستقبلية بين الأردن والكيان الفلسطيني. وبالطبع هذه العلاقة ذات ارتباط شديد بمستقبل القضية الفلسطينية وأبعادها المختلفة. كما أن موضوع خيار الكنفدرالية، هو موضوع شائك ومعقد وحساس.

8.5 النتائج:

1. تميزت العلاقات الأردنية – الفلسطينية بتداخل وتشابك معقدين في عدة نواحي، سواءً كانت اجتماعية وسياسية واقتصادية أو حتى جغرافية.
2. ان الوحدة الوطنية الأردنية هي القاعدة الصلبة التي تقوم عليها العلاقة الوثيقة بين جميع المواطنين في الدولة الأردنية، كما استحالة الفصل على ارض الواقع بين المواطنين من أبناء الشعب العربي الأردني على اختلاف اصولهم مما يستلزم حماية هذه الوحدة وترسيخها، بما يعزز منعة الأردن، ويحفظ امنه الوطني والقومي ويحمي جبهته الداخلية.
3. أن وحدة متماسكة قوية بين البلدين ربما تشكل رافعة استراتيجية لإنهاء الخطر الصهيوني في المنطقة، والإسهام في حماية الأمن القومي العربي، وتحقيق دولة الرفاه والديمقراطية والحرية المنشودة بينهما.
4. بدأ مصطلح العلاقات الأردنية – الفلسطينية يظهر بشكل واضح بعد قيام إسرائيل، ونتيجة للتحولات التي حدثت في الشرق الأوسط، أدت إلى قيام وحدة بين الضفتين في عام (1950) بعد نجاح التيار الأردني – الفلسطيني الداعي إلى قيام هذه الوحدة.

5. تستوفي فلسطين المعايير القانونية لإقامة الدولة. في الواقع، و يرجع عدم تمكن فلسطين من بسط سيطرتها الفعلية على جميع أراضيها إلى استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة مخالفة بذلك القانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
6. إن من مصلحة الطرفين الأردني والفلسطيني أن يبنوا علاقة مستقبلية مبنية على التعاون (مثل الكنفدرالية) لمواجهة المخطط المستقبلي للعدو الإسرائيلي. ومن مصلحة الأردنيين الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، كحق تقرير المصير، والعودة، ومن مصلحة الفلسطينيين أن لا يتحدثوا كثيراً عن الحقوق المنقوصة، وخصوصاً أنه لو تساوت حقوقهم السياسية مع الشعب الأصلي، فسيشكل ذلك حجة تستند إليها إسرائيل، بأن الشعب الفلسطيني قد أصبح متأقلما في الأردن من كافة النواحي، ولديه كافة الحقوق، ولم يبق من داعٍ بأن يطالب بالعودة، بما أنه أصبح له وطن جديد يمارس فيه كافة حقوق المواطن الأصلي.
7. أن القيادة السياسية لدى الطرفين الأردني والفلسطيني ستلعب دوراً هاماً وحاسماً في تحقيق خيار الكنفدرالية ضمن حسابات ورؤى معينة يملكها كل طرف تجاه الآخر من جهة، وتجاه المعادلة الدولية والإقليمية من جهة ثانية، ورؤية كل طرف للبيئة المحلية أو الداخلية الخاصة به من جهة ثالثة.
8. يرتبط موضوع الكنفدرالية بأبعاد محلية وإقليمية ودولية من جهة، ويتداخل مع أحداث وقضايا سياسية واجتماعية وأمنية واقتصادية لكل طرف من جهة أخرى.
9. بالنسبة للأردنيين، فقد حصل هناك تغييرات ديموغرافية واجتماعية، وظهرت مخاوف جديدة مثل فكرة الوطن البديل وأيضاً برزت مخاوف أخرى من كلا الطرفين، حول الانتماء والمواطنة،
10. توترت العلاقات الأردنية – الفلسطينية، ومعها بقيت المخاوف. ولكن تاريخ الأردن وفلسطين يشهد على أن التعاون فيما بينهما كان أكثر من الصدامات. وإن هذا التاريخ أسس فعلياً لوحدة اجتماعية وثقافية واقتصادية لا يمكن فصلها عن بعض. ومهما كانت الشكوك فسيعمل الشعبان من أجل تحقيق مصالحهم

المشتركة، وأهمها القضية الفلسطينية، وستبقى هذه المخاوف أموراً سطحية لن تستطيع السيطرة على الشعبين لأن علاقتهما قوية ومتينة على مر السنين

9.5 التوصيات:

1. إن من المؤكد أن على الفلسطينيين والأردنيين عبء التوصل إلى رؤية استراتيجية لعلاقة فلسطين والأردن، انطلاقاً من المصالح العليا للأمة العربية، وللبلدين، آخذين بعين الاعتبار التداخل الديموغرافي الكبير، والجوار الجغرافي الجيواستراتيجي، والمشترك الديني والتاريخي في مواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة، الذي يستهدف الطرفين، بغض النظر عن الشكل والآليات.
2. إن مستقبل التنمية والتطور الحضاري للبلدين يتوقف كلياً على مدى التعاون والتقارب وربما التشارك في التخطيط والإدارة واستثمار الموارد، سواء في مجال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو تنمية القدرات الاستراتيجية.
3. لما كانت العلاقة الوحدوية المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين مسالة حتمية، فان اقامة تلك العلاقة وادامتها تقتضي احترام خيارات الأردنيين والفلسطينيين في تحقيق افضل صيغ الوحدة بينهما بما يجعلها نموذجا للوحدة العربية الشاملة.

المراجع

أ . المراجع العربية:

إبراهيم، سعد الدين (1988) **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منتدى الفكر العربي , ط1

إبراهيم، سمير فاضل .(2006) **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، تقرير حول المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

أبو عمر، ياسمين عبدالقادر صالح .(2010) **قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية** (2009-1948) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

أبوعياش، سفيان .(2012) **العلاقات الفلسطينية الأردنية البعد التاريخي والظروف المؤثرة فيها من الفترة 1967 حتى2010** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

أبوهيف، علي .(1992) **القانون الدولي العام، الإسكندرية** :منشأة المعارف، ط2.

آزرت، دونا .(2001) من اللاجئين إلى المواطنين، ط1، عمان، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية.

استطلاع للرأي حول العلاقات الأردنية – الفلسطينية .(1997) أجراه **مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية**، نابلس.

إسماعيل، هنادي .(2012) الدولة الفلسطينية : **نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

باكلانوف، أ .(2005) موسكو وعملية السلام في الشرق الأوسط .**مجلة شؤون الشرق الأوسط**، عدد.11 .

البرصان، احمد وآخرون (2011) مستقبل وسناريوهات الصراع العربي – الاسرائيلي، ط 1، **مركز دراسات الشرق الأوسط** . عمان.

بونتو، فيرونيك .(2011) **ضرورة وجود مقاربة نوعية لتنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية والأردن، معهد إبراهيم أبولغد للدراسات الدولية: وحدة الهجرة القسرية**، جامعة بيرزيت، فلسطين.

تقرير **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، الدورة السادسة والخمسون، جنيف–14) /25أيلول(2009/، تقرير المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني بعنوان :التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة.

التل، سعيد .(1990) **الشعب الأردني والشعب الفلسطيني ماضي واحد ومصير ومستقبل واحد**، ط 1، عمان: دائرة المكتبات الوطنية .

التل، طارق .(1996) أسطورة وسوء فهم في العلاقات الأردنية – الفلسطينية، **مجلة السياسة الفلسطينية**، عدد12 .

تليلان، أسامة عيسى (2000) **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، عمان، وزارة الثقافة.

الثبيتات، قاسم جميل .(2010) **أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية**، كنوز المعرفة، عمان، ط.1.

جراب، محمد وجيه موسى (2013) التحولات في النخبة السياسية الأردنية بعد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية .(2004–1994) **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، مجلد13 ، عدد.1 .

جرادات، طه حمد محمود .(2010) **إدارة الأزمة في السياسة الخارجية الاردنية (2009–2003)** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

حافظ، محمد (1992) **دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي،** القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الحباشنة، خالد عبد الرزاق (2004) **العلاقات الأردنية الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام،** بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1.

الحروب، خالد (2002) الولايات المتحدة وأوروبا بعد/11) أيلول :(تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوروبي، **مجلة شؤون عربية،** عدد 111.

الحسن، خالد (1985) **الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك، في عمان (11/2/1985)، في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسي،** أوراق 13، عمان، دار الجليل.

حقي، سعيد(2004)، **مبادئ العلاقات لدولية،** عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

حلوم، ربحي،(د.ت) **قراءة سياسية وقانونية، الكنفدرالية الاردنية الفلسطينية _ الخلفية والتبعات.**

الحمارنة، مصطفى وآخرون (1988) **العلاقات الأردنية الفلسطينية: إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل،** ندوة بمركز الدراسات الإستراتيجية،عمان.

الحمد، جواد .(2010) الوطن البديل آفاق التطبيق وسبل المواجهة، **شهرية الشرق الاوسط،** العدد .11 مركز دراسات الشرق الاوسط . عمان

الحمد، جواد .(1997) **المدخل للقضية الفلسطينية،** مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن .

حيدر، محمود .(1994) الأمن بين إسرائيل والفلسطينيين :محنة الخوف من السلام . **مجلة شؤون الشرق الأوسط،** العدد29 .

الخالدي، أحمد وآغا، حسن (1996) حكومة الليكود: بعض الخصائص المميزة على المسار الفلسطيني، **مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد28 .

الخزندار، سامي .(2002) **تحديات وإشكاليات الكونفدرالي الأردنية–الفلسطينية** . بحوث ودراسات :شؤون اجتماعية، مجلد20 ، عدد 80 .

الخطيب، نعمان أحمد .(1999) **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري،** عمان، دار الثقافة.

دحيلان، عبدالكريم سليمان .(2006) **أثر البيئة الدولية على صنع القرار السياسي الخارجي تجاه الأزمات العربية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

درويش، ياسر .(2011) **الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام،** سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت :وحدة الهجرة القسرية واللاجئين، معهد إبراهيم أبولغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

الدويكات، عارف موسى (2009) الخيار الاردني في التصور الاسرائيلي مجلة علوم انسانية السنة السابعة , العدد43 .

الرشيدي، أحمد .(1998) **القضية الفلسطينية وآفاق التسوية، القاهرة** :مركز البحوث والدراسات السياسية.

الرفوع، فيصل عودة، وفهمي، عبدالقادر (2009) **نظرية السياسة الخارجية،** (د، ن)، (د، م).

السبيعي، سعود مطلق .(2009) الملك عبدالله الأول بن الحسين مؤسسة المملكة الأردنية الهاشمية، ، **الرؤية،** نسخة إلكترونية www.arrouiah.com .

سعدالدين، نادية .(2014) **حل الدولتين لا يضمن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين،** مقال منشور في صحيفة الإصلاح الإلكترونية الإخبارية، بتاريخ (11/3/2014). Hhttp://islahnews.net/38063.html.

السيد، محمد سليم (1998) **تحليل السياسة الخارجية،** ط1 ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة .

الشاعر، وهيب .(2004) **الأردن، إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية،** ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

شبيب، سميح .(1988) حكومة عموم فلسطين، مقدمات ونتائج، نيقوسيا :**شرق برس.**

الشرعة، علي .(2002) **عملية السلام في الشرق الأوسط :الدوافع والانعكاسات .** مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الشرعة، علي عواد .(2008) أثر التغيير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية، **مجلة المنار**، مجلد14 ، عدد1 .

شلبي، السيد أمين .(1994) رؤية يوهان هولست لاتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد116 .

الشناق، عبدالمجيد .(2007) الأردن :تاريخ وهوية، المجلة الثقافية، عدد68.

الشيخ، نورهان .(1998) **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

الصائغ، زياد .(2009) **تعليقاً على مقال جهاد الزين :الوطن البديل أخطر من التوطين؛ هذه هي أرقام الواقع الأردني – الفلسطيني**، نسخة إلكترونية www.lpdc.gov.lb.

صايغ، يزيد يوسف .(1987) **الأردن والفلسطينيون**، ط1، لندن :رياض الريس للكتب والنشر .

العاص، طارق (1996) **دبلوماسية السلام الاردنية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عباس، خضر .(2000) **أزمة سلام الشرق الأوسط**، ط1، دار الأضواء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد الغني، جاسم محمد (1990). المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد، 139 بيروت.

عبدالفتاح، بشير .(2004) وثيقة جنيف، تسوية حقيقية أم مناورة سياسية؟ **مجلة السياسة الدولية**، عدد155 .

عمرو، تيسير (1997) **مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في مدخل الى القضية الفلسطينية**، تحرير جواد الحمد، دار البشر للنشر والتوزيع، عمان.

العمري، أحمد سويلم .(1975) **الاتحاد والوحدة في إطار العالم العربي**، في المجلد الثاني للندوات السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

العناني، جواد (1997) العلاقات الاردنية – الفلسطينية في ضوء احتمالات قيام الدولة الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد9 .

الغالي ، كمال (1992) **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، جامعة دمشق، دمشق.

الفارس، تيسير (2001) عبدالله الثاني: **مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية، خيار الكنفدرالية والتسوية النهائية**، ط1، عمان : دائرة المكتبة الوطنية.

الفريسان، عبدالكريم (2006) **أثر البيئة الدولية على صنع القرار السياسي الخارجي الأردني اتجاه الأزمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت، الأردن .

قاسم، أنيس فوزي (1999) العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد رحيل الملك حسين . **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد38 .

القرارات الدولية، ومراكز الدراسات:

كيالي، ماجد (1996) قضية اللاجئين الفلسطينيين: أسبابها، أبعادها، مقاربات سياسية لحلها، **مجلة صامد الاقتصادية**، عدد105 .

المالكي، مجدي (2011) **ديموغرافية اللاجئين: منظور مقارن، معهد إبراهيم أبولغد للدراسات الدولية: وحدة الهجرة القسرية واللاجئين**، جامعة بيرزيت، فلسطين.

مبيضين، مخلد (2007) محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام .(1993) **مجلة المنارة**، مجلد13 ، العدد 4 .

محافظة، محمد أحمد سليمان (1983) **العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية .(1951-1939)** ط1 ، عمان: دار الفرقان ودار عمار .

مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية .(1996) **العلاقات الأردنية الفلسطينية** .السياسة الفلسطينية، عدد12 .

مسعد، نيفين (1994) **معجم المصطلحات السياسية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

مقلد، اسماعيل صبري(1987) **نظريات السياسة الدولية، الكويت:** دار السلاسل.

مكي، عبدالله يوسف موقع حصار غزة من المشروع الصهيوني، **الوطن اونلاين**، (16/6/2010).

المنوفي، كمال .(1987) **أصول النظم السياسية المقارنة**، الربيعان للنشر والتوزيع، الكوين، ط1.

نتائج استطلاع للرأي العام **الفلسطيني .(1995) الضفة الغربية وقطاع غزة (15-13)تشرين أول** .وحدة المسوح واستطلاعات الرأي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

نص وثيقة بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار،(2007) باريس، 17كانون الأول.

نصيرات، سليمان .(1997) **الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والبعد القومي**، وزارة الثقافة، عمان.

نوفل، أحمد سعيد .(1999) اتجاهات العلاقات الاردنية الفلسطينية على ضوء اتفاقية التسوية مع اسرائيل، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 136.

نوفل، أحمد سعيد .(2003) توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد.25 .

الهزايمة، محمد عوض(2004) **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، ط2، عمان، الأردن: مركز البشر.

هليل، عاصم واشنيور، رائد .(2012) حاجة السلطة) **الدولة (الفلسطينية لتنظيم قضايا الهجرة في ظل ظروف سياسية غير مستقرة** . سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت، معهد ابراهيم أبولغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن .(2005) **حول حالة الإنفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية** .رام الله، فلسطين.

ياسين، أشرف عبدالله .(2008) **السياسة الأمريكية وتطور عملية التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي** .(2001-2008) كلية التجارة، العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.

يحيى، عادل حسين .(1998) **اللاجئون الفلسطينيون**(1948-1998) ، ط1 ، رام الله :المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي.

ب. المراجع الأجنبية:

Herrmann, R. (1998). **Russian Policy in the Middle** East: Strategic Change and Tactical Contributions, Middle East Journal, Vol. 48, No. 3.

Keeneth, Waltz (1979). Theory **of International Politics Reading**; Mass Addison-Wesley Publishing Company.

Mahdi, Ahmad (2004**). Clashing Forces**; Introductory Essays on World Politics and Modern History, Dar Majdalawi Publications and Distribution, Amman, Jordan.

المعلومات الشخصية

الاسم: طلال منور أبو الغنم

الكلية: كلية العلوم الاجتماعية / قسم العلوم السياسيـة

التخصص: الماجستير في العلاقات الدولية

السنة: 2015م

الهاتف: 00962772073151